جـــــــامعة 8 مـــــــــــاي 1945

قالـــــــمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

تأثير أسعار الصرف على الصادرات في الجزائر

دراسة قياسية للجزائر للفترة الممتدة من 2008 الى 2017

من اعداد الطالبان:

- براهم زكرياء
- قرقور أحمد

تحت اشراف الاستاذة:

- د. طبايبية سليمة

السنة الجامعية: 2018-2019

تشكـــرات

بِسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيـــمِ

" فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون "

نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة. إنه تبارك و تعالى أمدنا بالصحة و القوة وكان لنا عونا ودعما. نحمده عز و جل إنه وهبنا التوفيق و السداد ومنحنا الرشد و الثبات لإعداد هذا البحث و نرجوا أن يكون ذخرا في ميزان الحسنات يوم القيامة.

و نتقدم بكامل الشكر و العرفان إلى الأستاذة المشرفة " **طوايبية سليمة** " التي نكن لها كل التقدير و الاحترام على توجيهاتها القيمة و نصائحها ونشكر أيضا كل أساتذة قسم العلوم التجارية الذين تلقينا منهم علما صالحا و عملا مفيدا لمواصلة مشوارنا و نشكر كل العاملين بالقسم، عمالا و إداريين و إلى كل من ساعدنا و لم يبخل علينا بالنصائح العلمية القيمة.

عسى الله أن لا يضيع أجر المحسنين

و الحمد لله رب العالمين

إهداء

لا يطيب الكلام إلا بذكر الله و لا يصفو المقام إلا بالصلاة على خير الأنام

الحمد لله الذي كرم الإنسان فرفعه في المنزلة و زينه با العقل و بفضله تبلغ الأهداف وتحقق الأحلام و هو الذي وفقني في دربي لانجاز هذا البحث المتواضع

أهدي عملي هذا إلى اللذان لا تستساغ الدنيا إلا بهما و قال فيهما المولى عز و جل

{و قضى ربك آلا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا}

إلى أغلى جوهرة في الوجود إلى التي ذابت كشمعة لتنير دربي و كرست حياتها من أجل تربيتي على حسن الأخلاق إلى التي يعجز القلم عن وصفها و لا يكل قلبي من حبها و لا يمل لساني من ذكرها إلى الينبوع الذي يفيض حنان و نور عيني

** أمي الغالية **

إلى رمز الصمود و قدوتي في الحياة إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق الحميدة إلى الذي أفنى شبابه من أجل أن يراني في أعلى المراتب إلى من غذى روحي بحب الله و رسوله

إلى رمز العطاء و التضحية و ضياء قلبي

**أبي الغالي **

أطال الله في عمرهما و أمدهما با الصحة و العافية إن شاء الله

إلى من كانوا سندا لي و عاشوا معي حلو الحياة و مرها إلى منبع فخري و اعتزازي أخواتي

وابن أختي

الى جميع أصدقائي

إلى كل مي يعرفني من قريب أو بعيد.

الى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث ولو بابتسامة.

** زكرياء **

إهداء

لا يطيب الكلام إلا بذكر الله و لا يصفو المقام إلا بالصلاة على خير الأنام

الحمد لله الذي كرم الإنسان فرفعه في المنزلة و زينه با العقل و بفضله تبلغ الأهداف وتحقق الأحلام و هو الذي وفقني في دربي لانجاز هذا البحث المتواضع

أهدي عملي هذا إلى اللذان لا تستساغ الدنيا إلا بهما و قال فيهما المولى عز و جل

{و قضى ربك آلا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا}

إلى أغلى جوهرة في الوجود إلى التي ذابت كشمعة لتنير دربي و كرست حياتها من أجل تربيتي على حسن الأخلاق إلى التي يعجز القلم عن وصفها و لا يكل قلبي من حبها و لا يمل لساني من ذكرها إلى الينبوع الذي يفيض حنان و نور عيني

** أمي الغالية **

إلى رمز الصمود و قدوتي في الحياة إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق الحميدة إلى الذي أفنى شبابه من أجل أن يراني في أعلى المراتب إلى من غذى روحي بحب الله و رسوله

إلى رمز العطاء و التضحية و ضياء قلبي

**أبي الغالي **

أطال الله في عمرهما و أمدهما با الصحة و العافية إن شاء الله

إلى من كانوا سندا لي و عاشوا معي حلو الحياة و مرها إلى منبع فخري و اعتزازي إخوتي

الى جميع أصدقائي

إلى كل مي يعرفني من قريب أو بعيد.

الى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث ولو بابتسامة.

** **أحمد**

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

تشكرات

الإهداءات

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

المقدمة العامة أ- ب- ت

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد..... 2

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية..... 3

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها..... 3

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية..... 6

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية..... 7

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية..... 15

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها..... 15

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية..... 17

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية..... 20

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية..... 22

المطلب الأول: مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية..... 23

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية..... 25

المطلب الثالث: أثار تحرير التجارة الخارجية..... 26

خلاصة..... 29

الفصل الثاني: عموميات حول سعر الصرف

تمهيد..... 31

المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف..... 32

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه..... 32

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف..... 34

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف..... 37

المبحث الثاني: آليات تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه..... 40

المطلب الأول: آليات تحديد أسعار الصرف..... 40

المطلب الثاني: العوامل الكمية المؤثرة في سعر الصرف..... 44

المطلب الثالث: العوامل النوعية المؤثرة في سعر الصرف..... 46

المبحث الثالث: آلية عمل سوق الصرف..... 47

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف..... 47

المطلب الثاني: تطور سوق الصرف الأجنبي وطرق التسعير فيه..... 51

المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف الأجنبي و المتدخلون فيه..... 54

خلاصة..... 58

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

تمهيد..... **60**

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر..... **61**

المطلب الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر..... **61**

المطلب الثاني: أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر..... **63**

المطلب الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر..... **65**

المبحث الثاني: سعر الصرف في الجزائر..... **70**

المطلب الاول: تطور نظام الصرف في الجزائر..... **70**

المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر..... **74**

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري..... **76**

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. **79**

المطلب الأول: تعريف النمذجة القياسية ومراحلها..... **79**

المطلب الثاني: أدوات تحليل السلاسل الزمنية..... **80**

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة..... **83**

خلاصة..... **100**

الخاتمة العامة..... **102**

قائمة المراجع..... **106**

الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحديد سعر الصرف المتوازن	36
02	ألية تحديد سعر الصرف	41
03	تغيرات أسعار الصرف	43
04	تغيرات طلب وعرض العملة الاجنبية	44
05	تأثير التضخم على سعر الصرف	45
06	كيفية تنفيذ الصفقات	49
07	المدرج التكراري لسعر الصرف	83
08	المدرج التكراري لصادرات	84
09	المنحنى البياني للسلسلة الزمنية لسعر الصرف	85
10	المنحنى البياني لسلسلة الزمنية لصادرات	85
11	المنحنى البياني لسلسلة الأخطاء	89
12	دالة الإرتباط و الإرتباط الجزئي x	90
13	دالة الإرتباط والإرتباط الجزئي y	91
14	شروط إستقرار النموذجVar	95
15	منحنى الصدمات ودوال الإستجابة	97
16	منحنى التباين	98

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزة المطلقة	08
02	الميزة النسبية	10
03	إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف	86
04	إختبار إستقرارية السلسة الزمنية لسعر الصرف عند مستوى الأول	87
05	إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لصادرات	87
06	إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لصادرات عند المستوى الأول	88
07	نتائج إختبار ستودنت لنموذج الصادرات	88
08	إختبار سلسلة إستقرار الأخطاء	90
09	درجة التأخر	93
10	إستقرارية النموذج	94
11	نتائج إختبار السببية بين سعر النفط والنفقات العامة	98

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

شكلت التجارة منذ القديم محور إهتمام وتفكير الإقتصاديين الأوائل، ولقد ظلت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الإقتصادي لأي مجتمع تنمو وتتطور مع الأحداث المتعاقبة كتقدم وسائل النقل والمواصلات، وظهور الثورة الصناعية بعدها، وبروز ثورة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، ويسعى العالم اليوم بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الأخيرة، إضافة إلى أن المناخ الإقتصادي الدولي في تطور مستمر نحو الإتحاد والتكامل الإقتصادي مما إستوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل. ومع زيادة الإنفتاح الإقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية، قد أصبح من الضروري التعامل بحذر وصرامة مع هذه التحولات، وذلك بتبني سياسة إقتصادية مبنية على أسس سلمية لمواجهة أي صدمة قد يتعرض لها الإقتصاد الوطني.

قد ظلت البلدان المتقدمة هي المسيطر الوحيد على الإقتصاد العالمي من خلال سيطرتها على المبادلات الخارجية التي قامت بتكييفها حسب متطلباتها، هذه المبادلات التي لا تقوم إلا بوجود مؤشر أو مقياس التبادل يسمى بسعر الصرف، والذي يحتل حيزا كبيرا في الدراسات الإقتصادية، حيت يعتبر الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو يحدد قوة العملة وأهميتها الدولية من خلال كونها تتمتع بالإستقرار النسبي وتحتل مكانة كبيرة في التجارة الدولية وتحضى بالقبول الدولي عند تسوية المعاملات الخارجية بها.

سعت الجزائر كباقي دول العالم لتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة، ومعدلات تضخم معقولة مع تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إتباع سياسة سعر الصرف والتي تأثر تأثيرا إيجابيا على مؤشرات الإقتصاد الكلي. وبإعتبار الجزائر دولة ذات إقتصاد ريعي فهي حاولت منذ الإستقلال لتحسين وضعيتها الإقتصادية من خلال تبني عدة سياسات إقتصادية حيث إنتقلت في البداية من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد الحر ورفعت إحتكار التجارة الخارجية وطبقت إصلاحات وتعديلات كانت قد فرضتها ظروف العولمة والتحرر المالي خاصة بعد اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي.

إن تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف لدولة مثل الجزائر ليس بالأمر الهين والسهل كون هذه الأخيرة قد إعتمدت سياسات إقتصادية في غالبيتها تتنافى مع قضية التحرير التام إلى أنه ولطبيعة المرحلة الحالية، وجب إعادة النظر في الهيكلة والقواعد التي تتحكم في التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف في الجزائر.

وعلى ضوء ما تم ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أثر سعر الصرف على الصادرات الجزائرية؟
- فيما تتمثل محددات وأنظمة سعر الصرف وسوق عمله؟
- هل تنويع الاقتصاد حل انسب لحل مشكلة سعر الصرف؟

فرضيات الدراسة:

تطلبت دراستنا للموضوع طرح الفرضيات التالية:

1. سعر الصرف له تأثير سلبي على إجمالي الصادرات؛
2. التجارة الخارجية مرت بعدة صعوبات من خلال تعاقدها مع الصندوق النقد الدولي؛
3. تنويع الاقتصاد حل انسب في مواجهة مشكلة سعر الصرف؛

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعرف والتحكم على التقنيات القياسية والإحصائية
- التعرف على كيفية إدماج النماذج الإحصائية القياسية
- إن هذا الموضوع يندرج ضمن التخصص

أهمية الموضوع:

- بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية؛
- توضيح مدى تأثير سعر الصرف في ضل غياب سياسة مالية فعالة في الجزائر؛
- قلة الدراسات التي تناولت تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية؛

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف وهي كما يلي:

- بيان أهمية التجارة الخارجية في دول العالم كافة وفي الجزائر خاصة؛
- التعرف على سياسة تحرير التجارة الخارجية؛
- محاولة معرفة كيفية تحديد سعر الصرف وآليات عمله في سوق الصرف وخاصة في فترة الممتدة من 2008 إلى 2017.

أسباب إختيار الموضوع:

تمثلت أهم الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع إلى:

- الإرتباط الوثيق للموضوع لمجال تخصصنا (تجارة دولية)؛
- أهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري بصفة خاصة.
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب اهتمام كافة المتخصصين في قطاع التجارة الخارجية وتحليل ميزان التجاري.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات الفرضيات المتبناة، قمنا بإستعمال المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخل للدراسة المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال تعريفها، وأهميتها وأسبابها ونظرياتها.

كما إعتمدنا في دراستنا كذلك على المنهج الكمي لتحليل مختلف معطيات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017 والوقوف على أهم النتائج.

تقسيمات الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع بتقسيمه إلى ثلاث فصول نتطرق إلى محتواها على الشكل التالي:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تعرضنا في المبحث الأول إلى ماهية التجارة الخارجية، والمبحث الثاني بعنوان سياسات التجارة الخارجية، والمبحث الثالث احتوى على تحرير التجارة الخارجية؛

- **الفصل الثاني:** تناولنا فيه عموميات حول سعر الصرف حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مفهوم سعر الصرف وتعرضنا في المبحث الثاني إلى آليات تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، والمبحث الثالث إحتوى على آلية عمل سوق الصرف؛

- **الفصل الثالث:** قمنا فيه بدراسة حالة الجزائر حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول احتوى على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، والمبحث الثاني تضمن سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الثالث فتعرضنا فيه دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

الفصل الأول :
الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية

تمهيد:

حظي موضوع التجارة الخارجية بإهتمام بالغ منذ مطلع هذا القرن حيث أن إتجاه العولمة الحالي، وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد فتح العالم إقتصاديا على مصراعيه أمام التوجهات الإقتصادية والثقافية والسياسية العالمية، فأصبحت التجارة الخارجية المقياس الحقيقي للحكم على الإنتاج، حيث أجمع الباحثون عبر كل مراحل الفكر الإقتصادي على أهميتها كأداة لإستغلال الموارد العالمية بأكبر كفاءة.

وعن طريق دراسة التجارة الخارجية لدولة ما يتضح مدى الإستقلال أو التبعية الإقتصادية لغيرها من الدول، كما يتضح مدى التنوع أو التخصص في الإنتاج.

وفي مناقشتنا لموضوع التجارة الخارجية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية حصيلة توسع عمليات التبادل الإقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الإقتصادي الجغرافية، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة أو تضم مجتمعاً وتكويناً سياسياً واحداً، بل اتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات إجتماعية وسياسية مختلفة، وعلى ذلك فأن للتجارة الدولية طبيعة خاصة بها وتختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة. ونظرا لأهمية التجارة الخارجية فقد خصص هذا المبحث لتتأول مختلف المفاهيم الخاصة بها وأسبابها ونظرياتها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية واهميتها

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى عدة تعاريف للتجارة الخارجية

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها " فرع من فروع من فروع علم الإقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ".[1]

ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:[2]

- من المعنى الضيق ويشمل:
  - الصادرات والواردات المنظورة (السلع).
  - الصادرات والواردات غير منظورة (الخدامات).
- من المعنى الواسع ويشمل:
  - الصادرات والواردات المنظورة.
  - الصادرات والواردات غير المنظورة.
  - الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
  - الهجرة الدولية للأفراد.

[1]. موسى سعيد مطر، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 13.

[2]. يونس محمود، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الأردن، 1993، ص: 12.

وعرفت أيضا أنها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التبادل "[1].

وعرفها أخرون " بأنها تمثل حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الاموال".[2]

وكتعريف اجرائي يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الإقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والإستيراد وما إلى ذلك. [3]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية[4]

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي إقتصاد، حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، لأنه يعكس الإمكانات الإقتصادية للدولة لتحقيق مكتسبات التنمية الإقتصادية، وما يترتب عن ذلك من إيجابيات تعود بالنفع على الإقتصاد المحلي.

وتتمثل أهميتها في تحقيق ما يلي:

❖ لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يوجد الكثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الإقتصادية في حالة الخسارة ومن ذلك نستطيع القول أن التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛

❖ تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الإقتصادية خصوصا

---

[1].حمدي عبد العظيم، **إقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، ص:13.

[2]. محمد بن إبراهيم التويجري، **التجارة الدولية وأثارها على التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة، تونس،2007، ص:49.

[3] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2015، ص 09.

[4]. المرجع السابق، ص ص 17، 18.

عمليات التمويل و الإستثمار كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الإئتمانية للفرد و الدولة على حد سواء فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة زادت القدرة الإئتمانية للفرد و المؤسسة و الدولة؛

❖ تحاول الكثير من الدول ومن خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من الإتزان في وضعها الإقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فأنها تعمل على أحداث توازن مع الواردات خصوصا إذا كأنت تلك الواردات تنموا وبشكل مضطرد وبالتالي ومن خلال الواردات فأنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع و خدمات إستهلاكية لم تكن متوفرة ويحدث هناك نقص في الحاجات سواء الضرورية أو الكمالية، فالتجارة الخارجية من الصادرات والواردات تعمل على إيجاد التوازن الإقتصادي الداخلي في إقتصاد الدولة؛

❖ يعمل الإقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والإستثمارية والإستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع مما يجعله بحاجه إلى مصادر لتنشيط تلك الأنشطة والمكونات، وتعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الإقتصادية سواء كأنت أنشطة إقتصادية أو إستهلاكية وخدماتية ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركات التجارية في تلك المصادر الإقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير للسلع من موادٍ أولية أو مصنعة؛

❖ تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الإقتصادية المختلفة في الإقتصاد الوطني؛

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الإقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتمكن من انتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محليا بسبب إتساع مساحاتها جغرافيا و وفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ومن ثم تقل درجة إعتمادها على الخارج، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا. والعكس بالنسبة للدول الصغيرة إذا تزداد أهمية التجارة الخارجية حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في

انتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في إستيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية، إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الإقتصادية، أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة، ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية: [1]

- ❖ عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً؛
- ❖ تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم، مقارنة بإرتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دول أخرى؛
- ❖ إختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى آخرى، مما ينتج عنه تفاوت الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل إرتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال إنخفاض مستوى هذه التكنولوجيا حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية وعدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية؛
- ❖ الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا؛
- ❖ السعي إلى زيادة الدخل القومي إعتماداً على الدخل المحقق من التجارة الخارجية، و ذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاه الإقتصادي؛

[1]. توفيق عبد الرحيم يوسف وشركائه، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001، ص:17.

❖ إختلاف الميول والأذواق الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلع ذات المواصفات العالية من الجودة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها؛

❖ الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالميا؛

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وأهم روادها.

أولا: نظرية الميزة المطلقة

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول للإقتصادي آدم سميث من خلال كتابه ثورة الامم Wealth of Nation عام 1776، حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول.

وتعتبر هذه النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي، وإيجاد المجال الحيوي لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة الإستهلاك المحلي لكل دولة مشتركة في التجارة وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول، وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة.[1]

حيث يقول سميث " من القواعد الأساسية التي يسير بها رب كل أسرة ألا يحاول أبداً أن يصنع في بيته ما ستكلف صناعته أكثر ما يكلف شراءه "، فإذا كأن بإمكان دولة أخرى أن تمدنا بسلعة أرخص مما لو كنا قد تولينا صناعتها بأنفسنا فسيكون من الأفضل شرائها منها وذلك في مقابل بيعها جزءاً من منتجاتنا التي نتمتع فيها ببعض المزايا.

وهكذا أكد سميث على أنه يتعين على كل دولة أن تنتج تلك السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة أكبر من تلك التي تتمتع بها غيرها من الدول سواء كأنت هذه الميزة راجعة إلى عوامل طبيعية من مناخ وخصوبة في الأرض وتوافر المواد الأولية أم كأنت راجعة إلى عوامل مكتسبة من مهارة وإتقان للعمل.

1. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص:70.

وأكد سميث أن المبرر للتخصص في العمل (تقسيم العمل) هو سعة السوق المحلية، وخلاصة القول عند سميث أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في أنتاج السلعة التي تمكنها ظروفها الطبيعة من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع لما يفيض عن حاجة الدولة الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة.[1]

ولنبين فكرة أدم سميث نفرض أن دولتا الجزائر وتونس بينهما إختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التمور والقمح. وهو ما نبينه في الجدول رقم 01.

جدول رقم (01): الميزة المطلقة

الدول / الإنتاج	الجزائر	تونس
التمور	100سا/كلغ	50سا/كلغ
القمح	60سا/كلغ	80سا/كلغ

المصدر: من إعداد الطالبين.

يتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في أنتاج التمور، بينما تونس تتمتع بميزة مطلقة في أنتاج القمح، وحسب أدم سميث فأن الجزائر يجب أن تتخصص في إنتاج التمور في حين تونس في أنتاج القمح ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيد من مزايا التجارة الخارجية.

1.الإفتراضات التي قامت عليها نظرية الميزة المطلقة:[2]

- ✓ أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، ويترتب على هذه الفرضية أن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تقوم بتصدير الفائض من هذه السلعة، وتستورد السلع الأخرى التي تنتجها بكلفة حقيقية أعلى مما تستطيع الدولة؛
- ✓ أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة ووفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل Labor theory of value وبناءات على هذه الفرضية فأن السلع ستبادل بعضها ببعض وفقا لساعات العمل المستخدمة في إنتاجها؛

[1]. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي**، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص ص:36،37.

[2]. حسام علي داود، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 34.

✓ صعوبة إنتقال عنصر العمل بين الدول، مما يعني عدم إمكانية تطبيق نظرية القيمة المبنية على العمل في تحديد معدلات التبادل السلعي بين الدول، وهذا يؤدي إلى أن يكون معدل التبادل الدولي للسلع المتاجر بها غير مساوي لنسبة العمل المستخدمة في إنتاجها بسبب العوائق السياسية وز الثقافية والقانونية امام حركة عنصر العمل عبر الدول المختلفة؛

✓ يعتمد أسلوب التبادل التجاري بين الدولتين على المقايضة بمعنى لا توجد نقود أو عملة حين عملية تبادل السلعتين؛

✓ إعتبار تكلفة نقل تلك السلع بين الدولتين تساوي صفراً بمعنى عدم وجود تكاليف إنتقال في عملية المقايضة للسلع والمتمثلة في العمل بين الدولتين؛

✓ ثبات عناصر الإنتاج لدى كل دولة من حيث الكميات المتوفرة لإنتاج السلعة ذات الميزة المطلقة ويتم تشغيلها بالكامل داخل الدولة مع عدم إمكانية نقل تلك المواد بين الدول؛

2. الإنتقادات الموجهة لنظرية الميزة المطلقة:

ان نظرية سميث في التجارة الخارجية تفترض أن الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية هو وجود ميزه مطلقه بالنسبة للمنتجات التي تصدرها الدولة ومعنى ذلك أن المنتجين في هذه الدولة ينبغي أن تتوفر لهم جميع الامكانيات المقومات التي يستطيعون عن طريقها أن ينتجوا سلعا بكفاءة أكثر مما يستطيع المنتجون من الدول الاخرى إنتاجه.[1]

ولقد وجهت العديد من الإنتقادات لهذه النظرية يمكن إجمالها في:[2]

✓ أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين دولتين في حال تتمتع إحدى الدول بميزه مطلقه في إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى ولهذا لا يمكن الإعتماد على مبدأ الميزة المطلقة في تفسير قيام التجارة بين الدول؛

✓ أن عدم امكانية إنتقال العمل عبر الدول، بسبب العوائق السياسية والقانونية أمام حركة عنصر العمل تعبر عن عدم مساواه معدل التبادل التجاري الدولي للسلع المتاجر بها لنسبه العمل المستخدم في إنتاجها وهذا يعني أن هناك تفسير أخر لقيام التجارة بين الدول لم تستطع النظرية تفسيره بل تجاهلته؛

✓ لقد أهملت نظرية القيمة المطلقة تحليل الطلب في التجارة الخارجية وإقتصر تحليلها على الجانب العرض لمواد الإنتاج فلابد من تحليل إثر الطلب في تفسير مقومات أو أسباب التجارة الخارجية؛

---

[1]. موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]. عطا الله علي الزبون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 80، 81.

✓ تفترض نظريه سميث أن التجارة الخارجية عمليه مماثله للتجارة الداخلية التي يجري داخل الدولة لكن عند مقارنه المحددات لكلا النوعين من التجارة، نجد أن حريه التنقل في عناصر الإنتاج داخل الدولة وبين قطاعات الصناعة وعدم وجود مثل تلك الحرية التجارة الخارجية الأمر الذي يضعف أسباب قيام التجارة الخارجية استنادا إلى الفرض الذي جاء به سميث إذن هناك إختلافات وفوارق في تكاليف وصعوبات التجارة الداخلية، عنها في التجارة الخارجية إذ أنها تكون في التجارة الخارجية كبيرة وتوجد نفقات تنقل تجاهلتها نظريه سميث؛

ثأنيا: نظرية الميزة النسبية

ولقد طرح ريكاردو ظاهرة وهي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فأن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد أخر في أنتاج سلعتين ومن ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل ويصدرها بأسعار أقل ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص أنتاج وتصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبيا.[1]

وتنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، ونبنيها في الجدول التالي، حيث نعرض فيه دولتا الجزائر وتونس تنتجان التمور والقمح وبينهما إختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج.

جدول رقم (2): الميزة النسبية

الدول / الإنتاج	الجزائر	تونس
التمور	**100 ساعة عمل بالكيلوغرام**	**50 ساعة عمل بالكيلوغرام**
القمح	**80 ساعة عمل بالكيلوغرام**	**60 ساعة عمل بالكيلوغرام**

المصدر: من إعداد الطالبين.

وطبقا لهذه النظرية، فأن ليس لكل دولة لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، وذلك بسبب إستخدام بعض الدول أساليب وطرق إنتاج تقليدية وغير كفؤة، مما يجعلها غير قادرة على بناء مشاريع ضخمة للإستفادة من الوفرة في التكاليف كما في الدول النامية، ولهذا فأن جوهر هذه النظرية يعتمد على أن نظرية الميزة

[1]. عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محمد زكي، **الإقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص:24.

المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين الدول بناءاً على التكاليف المطلقة في الإنتاج، وبالتالي يبرز السؤال التالي " كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول المتقدمة.

يفترض ريكاردو أن عنصر العمل هو المحدد الوحيد في المفاضلة بين الدول إنتاج السلع والخدمات وأن أي سلعة تتحدد من خلال ما بذل فيها من وحدات عمل.

ويتفق ريكاردو مع آدم سميث في كفاءة نظرية الميزات المطلقة ضمن إطار الدولة الواحدة إما على مستوى علاقات التبادل التجاري الدولي فلا يجوز ذلك إلا من خلال قياس النفقات على الميزات النسبية.

ويقول أن الفرد يتجه إلى إنتاج السلع أو الخدمات التي تعود بالإيراد أو الربح عليه مما يزيد من الإنتعاش الإقتصادي في المجتمع.

وبالنسبة إلى عملية فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فأنها تعمل على زيادة تكاليف السلع المستوردة، ومن ثم تحول المستهلك إلى السلع المنتجة محليا الأمر الذي يعمل على إعادة توزيع الموارد وتعود على المنتج المحلي بالفائدة، ولكن إذا كأنت السلعة تنتج محليا بتكلفة أعلى من الخارج فأن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية المحلية، حتى وأن قامت الدولة بفرض الدولة ضرائب جمركية على السلع المستوردة.

لقد أوضح ريكاردو أن التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس التفوق المطلق كما قال آدم سميث، وتعتبر النظرية النسبية التركيز الأولى لعملية التبادل التجاري فقد إستطاعت أن تظهر فائدة التجارة بين بلدين متبادلين من خلال مجال التبادل الدولي.[1]

1.فرضيات نظرية الميزة النسبية

- ✓ سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا وخارجيا، ومن ثم فأن تكلفة أنتاج الوحدة تساوي سعرها؛
- ✓ التوظف الكامل لعناصر الإنتاج؛
- ✓ الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي ؛
- ✓ تماثل الأذواق لدى المستهلكين في الدول المختلفة، وسوف ينعكس هذا الإفتراض في تماثل خريطة سواء المجتمع بالنسبة للسلعتين لدى الدولتين المتاجرتين؛[2]

---

[1]. عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص:39.

[2]. محمد احمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 33.

وفي ذلك فقد بين ريكاردو أن المحرك الرئيسي لقيام التجارة الخارجية هو الإخلاف النسبي في المزايا للسلع المنتجة كما إعتمد ريكاردو على فرضيات في عملية التحليل وهي: [1]

❖ وجود دولتين فقط فمن أجل التبسيط، وهذا في واقع الأمر ليس صحيحا فهناك العديد من الدول التي تدخل في مضمار التبادل التجاري والتي سوف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية التبادل التجاري بين الدولتين؛

❖ أن التبادل التجاري يقوم فقط بين تلك الدولتين وافتراض أن الدولتين تقومان بإنتاج سلعتين فقط ولكن في حالة الإنتاجية الكبيرة في الإنتاج فقد تحتاج الدولة إلى التصدير إلى أكثر من دولة في حالة الوصول إلى مرحلة الاشباع في الدولة الأولى المتعاملة معها في التبادل التجاري؛

❖ لا يوجد تغيير على مستوى التكنولوجيا فلو تغير مستوى الإنتاج في إحدى الدولتين بشكل كبير فمن الممكن أن يلغي اية ميزة نسبية في الدولة الاخرى مما يجعل الإنتاج حسب النظرية المطلقة أمرا حتمياً؛

❖ المحدد لقيمة السلعة هو العمل المنفق في إنتاجها ويتم تحديده بعدد الوحدات اللازمة لإنتاج سلعة معينة فقيمة السلعة تتناسب تناسبا عكسيا مع عدد الوحدات المستخدمة في إنتاجها ورغم أن ريكاردو قد المح في فروض نظريته إلى أثر التكنولوجيا إلا أنه تجاهلها بشكل مطلق من حيث تحديد قيمة السلعة؛

❖ لا توجد نقود بل تتم عملية التبادل للسلعتين بين الدول على أساس المقايضة وقد أفق ريكاردو بذلك مع فروض النظرية المطلقة؛

و الملاحظ أن التقدم الذي جاءت به النظرية النسبية هو عدم تجاهل القدرة الإنتاجية للدولة في إنتاج السلعة بحيث يمكن أن يتم التخصص في الإنتاج للسلع من خلال إتفاق الدولتين على من ينتج ماذا الأمر الذي يؤسس لمبدأ التخصص في الإنتاج القائم على العمل؛

ثالثا: النظرية النسبية في عوامل الإنتاج "هكشر أولين"

لقد جاءت نظرية هكشر–أولين، للإقتصادي السويدي هكشر Heckscher و تلميذه أولين Ohlin، لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، حيث بدأ أولين من نقطة مفادها أن التجارة والتبادل الخارجية هي الإمتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي و قد توصلا إلى نتيجة أساسها أن إختلاف

[1]. عطا الله الزبون، مرجع سبق ذكره، ص: 86–87.

التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى إختلاف وفرة الموارد الإقتصادية بين الدول، فقد لاحظ هكشر أن الدولة تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج و هذه الإختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها 'ختلافات في الوفرة النسبية لهذه العوامل.[1]

يسعى نموذج هيكشر–أولين لنسب عناصر الإنتاج إلى إثبات أن إختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي إلى إختلاف النفقات، والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذي يمكن الدولة من إستيراد السلعة من الخارج بنفقة أنتاج أقل مما لو تم نتاجها محليا. ولإثبات صحة هذه القاعدة فلقد بدء هذا النموذج بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار في إقتصاد ما، وفي هذا الصدد يرى أولين أن الأسعار في النهاية تتحدد بالطلب عليها والمعروض منها، أي تعتمد على العوامل الأربعة التالية: حيث يكون العاملان الأول والثاني جانب العرض، بينما يتحدد جانب الطلب بالعاملين الثالث والرابع: [2]

- مدى توافر الكميات المختلفة أو دالة الإنتاج؛
- الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج؛

هذان العاملان يكونان لجانب العرض.

- مستوى الدخل، وعلى الأخص هيكل توزيع هذا الدخل؛
- فضيلات وأذواق المستهلكين؛

وهذان العاملان يكونان لجانب الطلب.

بمقارنة هذه العوامل الأربعة بالفروض الأساسية للنظرية، يتضح لنا أن دوال الإنتاج لسلعة متشابهة في دول العالم المختلفة، وأن هيكل توزيع الدخل ثابت، وأن دوال تفضيلات وأذواق المستهلكين بين الدول دورها متماثلة، لذلك لم يبقى من هذه العوامل الأربعة سوى العامل الأول الذي يتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج، كمصدر لإختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول، وعلى هذا الأساس فأن العرض هو المتغير المستقل، والطلب هو المتغير التابع.

1. إسهامات كل من هكشر وأولين في النظرية:[3]

1-1 مساهمة هكشر:

---

[1]. حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

[2]. مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004، ص 10.

[3]. محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص86، 87.

راجع هكشر أسباب إختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع من دولة إلى اخرى إلى ما يلي:

- إختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة: نظرا لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول فيترتب على ذلك تفاوت درجة توافر عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يسبب إختلاف اسعار هذه العناصر من دولة إلى آخرى، ويتسبب ذلك في إختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى اخرى؛
- إختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة: بمعنى أن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى كميات مختلفة من عناصر الإنتاج ويقصد بدالة الإنتاج الطريقة الفنية التي يتم بها أنتاج سلعة معينة إعتمادا على إستخدام كميات مختلفة من عناصر الإنتاج؛

1-2 مساهمة أولين:

- أولين عدل من إفتراض هكشر الثأني فرأى إختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة أمر بديهي وأنما يتطلب الأمر النص على ضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في جميع الدول، وهذا الشرط هام جداً لأن الإختلاف في درجة توافر عناصر الإنتاج لا يصلح كسبب نفسر به إختلاف النفقات النسبية إذا تحقق الشرط الخاص بضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في أي مكأن من العالم؛
- كما يرى أولين ضرورة أخذ ظروف الطلب في الإعتبار، ذلك لأن الأسعار النسبية لا تتحد فقط بظروف العرض وأنما أيضا بظروف الطلب ويتحدد الطلب على سلعة بـ:
  - أذواق المستهلكين؛
  - دخول المستهلكين؛

2. الانتقادات الموجهة إلى نظرية "هيكشر أولين":[1]

- صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج: فلقد إعتمدت النظرية على الإختلاف في درجة وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج، مغفلة بذلك الفروق النوعية لعناصر الإنتاج، وما يترتب عنه من ميزة نسبية. فإستخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل ورأس المال، لا تحدد بصفة فاصلة أي السلع الداخلة في التجارة الدولية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال، ولا شك أن ما تقدم هو نتيجة منطقية مرتبطة بالفرض الخاص بتجانس عناصر الإنتاج؛

[1]. مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- إهمال النظرية لإمكانيات انتقال عناصر الإنتاج في المجال الدولي، حيث اشتركت نظرية هيكشر أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانيات إنتقال عناصر الإنتاج دولياً، وبالطبع هناك استحالة في إنتقال بعض عناصر الإنتاج؛
- تعتبر النظرية أن الهيكل الإقتصادي في كل البلدان واحد، دون تفرقة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، في حين أن الهيكل الإقتصادي يتفاوت بين هذه الأنواع من البلدان من حيث درجة مرونته وقدرته على التكييف، وهذا التفاوت يترتب عليه نتائج كبيرة في التجارة الخارجية؛
- إختلاف الأساليب الفنية للإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة، حيث ترى نظرية هيكشر أولين أن السلع المختلفة تحتاج إلى تضافر عناصر الإنتاج وبنسب مختلفة، ولكن بالإضافة إلى هذا تصف النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج لسلعة الواحدة، وعلى ذلك لا يمكن أن يتم أنتاج سلعة معينة بكميات كثيفة من العمل وكميات قليلة نسبيا من رأس المال في بلد ما، وأن يتم أنتاج نفس السلعة في بلد آخر بكميات كثيفة من رأس المال وكميات قليلة نسبيا من العمل، ولقد أوضحت النظرية أن بالإمكان تغيير أسلوب إنتاج السلعة الواحدة و لكن في حدود ضيقة، و التي لا يؤثر في الأسعار نسبيا. ولكن هناك أدلة تشير إلى عدم صحة هذا التقرير، أن دالة الإنتاج لسلعة الواحدة قد تختلف إختلافا كبيرا وفقا لظروف التكنولوجيا؛

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية

إهتم العديد من الإقتصاديين منذ بداية القرن السابع عشر بموضوع التجارة الخارجية، وقد زاد الإهتمام أكثر بمصير المبادلات التجارية الخارجية بالموازاة مع التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية وتزايد الإعتماد المتبادل بين الدول مع تزايد عولمة الإقتصاد والأسواق العالمية، كونها تتمثل في همزة الوصل بينها بإختلاف سياساتها وقوانينها وايديولوجياتها.

المطلب الأول: مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة التجارة الخارجية وأهم أهدافها.

أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة". وتعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل آخرى كالإجراءات

المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ...الخ". [1]

يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية، لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الإقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

كما تعرف السياسة التجارية بأنها" مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الإقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزأن التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الإقتصادي، وإستقرار قيمة عملتها الوطنية".[2]

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تتمثل أهداف سياسة التجارة الخارجية فيما يلي:

1. الأهداف الإقتصادية:

وتتمثل الأهداف فيما يلي: [3]

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي؛
- تشجيع الإستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الإقتصاد الوطني؛
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة وإستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها؛

[1]. زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابي بكر بالقايد–تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010، ص 36.

[2]. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص:70.

[3]. زير مي نعية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

- حماية الإقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الإقتصاد الوطني كحالات الإنكماش والتضخم؛
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية؛

2. الأهداف لاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي: [1]

- **حماية مصالح إجتماعية معين:** :كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة أو العمال المشتغلين في صناعة معينة وهنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة؛
- **إعادة توزيع الدخل القومي:** قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة وتلجأ من بين ما تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقق هذا الهدف عادة. عادة ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية على سبيل المثال ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الدخل؛

3. الأهداف الاستراتيجية وتتمثل في: [2]

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة مثل البترول؛

المطلب الثاني: أنواع سياسة التجارة الخارجية

تتمثل أنواع سياسة التجارة الخارجية فيما يلي:

1. سياسة الحماية التجارية: تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الإقتصادي عندما نادى بها التجاريون ويمكن تعريفها بأنها " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي يضع

[1]. مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، بدون دار النشر، الإسكندرية، 2007، ص ص: 122،123.

[2].عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص:239.

قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف إقتصادية معينة. [1]

ويستند هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها: [2]

- أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الإقتصادي ولكنها تعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية؛
- تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لإنتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الإقتصادية للدولة والعكس صحيح في حالة التحرير ؛
- تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع والخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية؛
- الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في أنتاج سلعة ما يفوق إحتياجاتها فتقوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها؛
- الحرية تودي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي؛
- التخصص في الإنتاج: تؤدي الحرية تخصص إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية بتكاليف منخفضة وبالتالي يزداد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يعود بالنفع على كل الدول؛
- تخفيض أسعار السلع الدولية: تساهم الحرية في مضاعفة الحجم الكلي للسلع الدولية مما يؤدي إلى إنخفاض أسعارها بحكم الوفرة؛
- الحرية تشجع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق؛

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص:124.

[2] .زير مي نعية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-39.

2.سياسة حرية التجارة:

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لاسيما إستيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجي.

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية ، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية. [1]

كما أن لأنصار حماية التجارة حججهم، فأن لأنصار الحرية كذلك حججهم التي نوجزها فيما يلي: [2]

- يؤدي إتباع حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري، ويعود بالرفاهية يؤدي إتباع حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري، ويعود بالرفاهية على الإقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية؛
- يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل للموارد الإقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظف في الإقتصاد القومي لكل دولة؛
- تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة؛
- أن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية؛

المطلب الثالث: أدوات سياسة التجارة الخارجية

تتمثل أدوات سياسة التجارة الخارجية فيما يلي:

---

[1]. نفس المرجع السابق، ص 39.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22

أولا: الأدوات السعرية:

1. **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كأنت من الصادرات أو الواردات. فالرسم إذن ضريبة على إنتقال السلع من دولة أو إليها. وظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات.

أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الإستهلاك المحلي، وإما في الحصول على مورد مالي. والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد الأولية بإعتبار أن عينها يقع على الخارج. وإنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

1-1 الرسوم القيمة: تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة. وعندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

1-2 الرسوم النوعية: تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة. وعندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.[1]

2. **إغراق:** وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا اليه نفقات وغيرها من النفقات المرتبطة بإنتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع:

2-1 الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

2-2 الإغراق قصير الاجل والمؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

2-3 الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.[2]

3.**الإعانات:** وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين

[1]. عادل أحمد حشيش و محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص: 245،246.

[2]. زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص291.

المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو اعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود. وبهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، والحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.

4. **تخفيض سعر الصرف:** تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة إلى العملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات.[1]

ثانيا: الأدوات الكمية:

تسمى بالوسائل الكمية لأنها تأثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج وهي:

1. **نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن إستيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.

2. **تراخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الإستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد إستيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.[2]

ثالثا: الأدوات التنظيمية:

وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها وهي:

1. **المعاهدات التجارية:** هي إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية والإقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.[3]

2. **الإتفاقات التجارية:** هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير وإستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الإقتصادية أو السياسية المشتركة.[4]

---

[1] .جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر و التوريع، الاردن، 2006،ص:142.

[2]. جودة عبد الخالق، **الإقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر،1992، الطابعة الرابعة،ص:169.

[3]. زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص:297.

[4]. أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص:163.

3. اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب إتفاقات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملتها إلى عملات أجنبية، وهو إتفاق بين دولتين ينظم قواعد التسوية مدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس والإحكام التي يوافق علها الطرفان.

4. التكتلات الإقتصادية: تظهر التكتلات الإقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الإقتصادية الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الإندماج بين الأطراف المنظمة.[1]

5. الحماية الادارية: والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية. وتتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل إشترط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها والتشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة.[2]

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من إنسياب وحركة السلع والخدمات بين الدول العالم، مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، وتقوم منظمة تجارة العالمية بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية، وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تتوزع كالآتي: حيث تناولنا في المطلب الأول مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى مراحل تحرير التجارة الخارجية، وفي المطلب الثالث والأخير إلى آثار تحرير التجارة الخارجية، وذلك حسب الآتي:

المطلب الأول: مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذا شروط نجاحها.

1- تعريف تحرير التجارة الخارجية:

[1]. أحمد فارس مصطفى، مرجع سابق، ص:298.

[2]. جاسم محمد، مرجع سابق، ص:143.

يمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية على أنها: " جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إتجاه الحياد ، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي إتجاه الواردات والصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا"[1]

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية ، يعني التخلي التام عن وضع قيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية إتجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغيير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا لإتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل ، ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الإتجاه بها نحو الإنخفاض.

2- أسباب تحرير التجارة الخارجية:

ان برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، وذلك بغية دفع عجلة النمو في الإقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول وإتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الإنخفاض مع مرور الزمن؛
- الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982، حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الإقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية؛

[1]. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الدولية**، ط:3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 209.

- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث إستنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، وأن الدول التي ركزت على الإنفتاح التجاري وتشيع الصادرات؛[1]

3- شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها(تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف) ، وإستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياساتها لتحرير تجارتها الخارجية ، فأنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة إقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الإقتصادي؛
- أن تكون السياسات الأخرى- خاصة بالاستثمار والأسعار- تعمل في إتجاه التحرير ودعمه؛
- من المفيد الإبتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود والكمية المتماثلة والتي يمكن في البداية إستبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الإنتفاع؛
- من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة؛
- يتوقف نجاح وإستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بإلتزام قواعد التحرير؛[2]

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية

[1]. عطاء الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر**- مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص:22.

[2]. قدي عبد المجيد، مرجع سابق ، ص ص:251،250.

سنتطرق في هذا المطلب إلى عدة مراحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:[1]

1. المرحلة الأولى: (1498-1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوميو ديباز 1488 وإكتشاف كريستوف كولومب لأمريكا، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوديغاما عام 1488، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

2. المرحلة الثانية: (1763-1883)

يعود ظهور هذه إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء من القرن الثامن عشر والذي كأن مركزه "أنجلترا" والتي كأنت تعتبر في ذلك الوقت لب الإقتصاد العالمي، ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كأنت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كأنت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل المتكافئ لجون روكفلر، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

3. المرحلة الثالثة: (1980-الوقت الحالي)

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في امكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الإنفتاح وتبني إقتصاد السوق، وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على إندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج ، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة يتم تصديرها.

---

[1]. صدر الدينصواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر،2006/2005، ص ص: 76،78.

المطلب الثالث: أثار تحرير التجارة الخارجية

يمكن التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الأثار نستعرضها كما يلي:

أولا: الأثار السلبية:

في ضل الإقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، ورغم فوئد التجارة (العالمي) الدولية، إلا أنه ومع الأزمات التي عصفة بإقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالأثار السلبية لهذا الإتجاه وخاصة على الدول النامية، وتزايد الإقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو فب الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات.[1]

وفي ما يلي نذكر بعض هذه الأثار السلبية على الدول النامية:

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الادارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة بالعمل؛
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية؛
- أن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرص للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الإقتصادية للدولة؛[2]
- هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الإقتصاد العالمي؛
- أن تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، وبذلك تزيد معدلات البطالة؛
- يؤدي الإنخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج؛[1]

---

[1]. محمد صفوت قابا، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص:7.

[2]. السيد أحمد الخالق، أحمد بذيع بمليح، **تحرير التجارة العالمية فالدول النامية**، الدار الجامعية، الغسكندرية، 2003، ص:71.

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق الصعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على إقتصادها؛
- يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة حصيلتها الجمركية؛
- يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين ويقضي على المنافسين الصغار في السوق؛[2]

ثانيا: الأثار الايجابية:

ان التغيرات التي مست الإقتصاد العالمي والتحول نحو العولمة تسارعت الخطى والضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الأثار الايجابية التي يخلفها هذا التوسع ونتناول منها ما يلي :

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أل المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة؛
- البحث عن أسواق جديدة وذلك من أجل ضمان زيادة الصادرات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة؛[3]
- يسمح تحرير التجارة الخارجية بأنشاء شراكة مع الأطراف الاجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لإرتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق التكنولوجية والحط من التبعية المطلقة؛
- أن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها أسواق الدول المتقدمة؛
- ينعكس أثار أنتعاش إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي؛

---

[1] محمد علي ابراهيم، **الاثار الإقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003، ص:12.

[2]. محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص:16.

[3]. مدني بن شهرة، **الاصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص:52.

- أن تحرير التجاري الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية؛[1]

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على المواد الإقتصادية وإستغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى دخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول؛

- تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول ويفتح الابواب أمام إنسياب المعاملات مع البلدان؛[2]

- يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف وبالتالي يهيئ للمستثمرين والمستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة والإستثمار؛

- ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الاصلاح الإقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.

- ان تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة، وبأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية؛[3]

---

[1]. ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص:59.

[2]. ناصر عدون، محمد منتاوي، مرجع سابق، ص: 60.

[3]. ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص:194.

خلاصة:

من خلال ما تم ذكره نرى أنا للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في إقتصاد أي دولة وهذا ما نادا به كل من (أدم سميث، دافيد ريكاردو) بحرية التجارة الخارجية إنطلاقا من مجموعة من الفروض تمثلت أساسا في سيادة المنافسة التامة وعدم إمكانية عناصر الإنتاج من التنقل دعمهم في ذلك رواد المدرسة النيوكلاسيكية (هكشر أولين) ولكن إختلفوا معهم في طرق التحليل وأسباب قيام التبادل الدولي.

إذن التجارة الخارجية هي عصب أي إقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الإقتصادي من خلال إعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير.

الفصل الثاني :
عموميات حول سعر الصرف

تمهيد:

لقد تطورت الحياة الإقتصادية وتطورت معها العلاقة الدولية بما فيها المبادلات التجارية وإنتقال رؤوس الأموال، ولكن ذلك لن يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة أحد البلدين المتعاملين، كما يمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو أهمية إقتصادية، وهنا في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات، ولهذه أصبحت العملية لا غنى عنها لما لها من أثر على ميزان المدفوعات والميزان التجاري معا، بحكم أن المعاملات الخارجية سوف تعقد على أساس عملات ذات أوزان كبيرة من هنا يتجلى لنا أهمية الصرف في الحياة الإقتصادية لأي دولة وهذا ما يجرنا للحديث عن سعر الصرف وعن أهمية هذا الأخير.

إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، ولقد إختلفت الآراء والنظاريات في تفسيره، وتحديد مؤثراته على المدى الطويل والقصير، وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هما:

- المبحث الأول: مفهوم سعر الصرف.
- المبحث الثاني: آليات تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه.
- المبحث الثالث: ديناميكية سوق الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تسهل عملية إتخاذ العملة كوسيلة للتبادل ومقياسا للقيمة، في المعاملات الإقتصادية والتجارية، والتي تتم بين الأعوان الإقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر بإستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة عملات أجنبية معنية، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم سعر الصرف ووظائفه وأشكاله وأنظمته.

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف ووظائفه

في هذا الجزء نقوم بتعريف سعر الصرف ووظائفه.

أولا: تعريف سعر الصرف:

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والإقتصادية بإستخدام سعر الصرف، هذا الأخير الذي تم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة.

يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو إلا عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة الأخرى، والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية { 1 دج = 0.2 دولار } مثلا: أو بشكل أخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملات الاجنبية { 1 دج = 5 دولار }.[1]

ويفضل الكثير من الإقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة المعبرة عن تعادل العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية وليس العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. إذ تبعا للصيغة الأولى يتم النظر للعملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التي يتم تبادلها مع الدول التي أصدرت هذه العملات.[2]

---

[1]. عبد المطلب عبد الحميد، **إقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2016، ص: 19.

[2]. حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة**، دار زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998، ص:39.

وسعر الصرف شأنه شأن أي النشاطات سعر آخر يتوقف على العرض والطلب على الصرف الأجنبي، ووجود علاقة عكسية بين السعر والكمية، ولذا يمكن إعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات الدولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة.

ثانيا: وظائف سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف ذو أهمية في النشاطات الإقتصادية الخارجية لأي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، ويمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينهما: الوظيفة القياسية، الوظيفة التطورية والوظيفة التوزيعية.

1. الوظيفة القياسية:

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الاسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة اخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

2. الوظيفة التطورية:

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ,كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية , في حين يمكن الإعتماد على سعر الصرف ملائم لتشيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.[1]

3.الوظيفة التوزيعية: تقوم التجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم ذلك لارتباط سعر الصرف بالتجارة الخارجية. [2]

---

[1]. عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازاوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 18.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

يمكن التمييز بين أنواع لسعر الصرف:

1. سعر الصرف الإسمي:

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية أو سعر العملة الوطنية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية , وبالتالي فإن سعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الإعتبار القوة الشرائية للعملة, إذ تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فإرتفاع سعر عملة ما يؤشر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى.[1]

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.[2]

2.سعر الصرف الحقيقي:[3]

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية ، فهو يجمع في إعتباره تقلبات سعر الصرف الإسمي و معدلات التضخم وذلك بإدخال تعديلات مناسبة، ويعبر السعر الحقيقي عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

$$TCR = E.\frac{P*}{P} \dots\dots\dots (2.1)$$

المصدر : **عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر– 2003، ص: 103.**

---

[1]. مروان عطون، **الآسواق النقدية والمالية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، 1993، ص: 07.

[2]. عبد المجيد قدي، نعمان سعيدي، **البعد الدولي للنظام النقدي– برعاية صندوق النقد الدولي**، دار بلقيس، 2011، ص:103.

[3]. مروان عطون، مرجع سابق، ص ص: 08، 09.

حيث P: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي

*P: المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأجنبي

E: سعر الصرف الإسمي في الاقتصاد الأجنبي

فسعر الصرف الحقيقي هو السعر النسبي للسلع المتبادلة إلى السلع الغير المتبادلة ما يحدد من خلاله عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة هذه الأخيرة التي ترتبط بعلاقة عكسية بسعر الصرف الحقيقي فكل زيادة في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى إنخفاض في القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي وبالتالي زيادة الأرباح والإيرادات والعكس صحيح.

3.سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، أي أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الدولية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن العملة الوطنية في الأسواق الدولية.[1]

4.سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني يكون متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أنه يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي فهو يسود في بيئة إقتصادية غير مختلة. إن سعر الصرف المتوازن ما هو إلا مجرد فكرة نظرية لا وجود لها في الواقع العملي، ذلك نظرا للديناميكية السريعة للإقتصاد الدولي، والتي تؤدي إلى ندرة حدوث تساوي العرض والطلب، إلا أن البعض

[1]. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر–2003، ص: 103.

يرى أنه يمكن تقدير السعر المتوازن فقط من خلال مقارنة أسعار العملة للوصول إلى تقدير غير دقيق للسعر المتوازن، وعلى أية حال فإن سعر الصرف المتوازن سريع التغيير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في الطلب والعرض على النقود، وفي حالة حدوث تغيرات حقيقية في مكونات الإنتاج المحلي أو المستورد من الخارج، وهو ما يعني حدوث تغيرات في جانب الطلب المحلي على الواردات الأجنبية.[1] ويمكن التعبير عن سعر الصرف المتوازن بالشكل الآتي:

الشكل رقم(1):تحديد سعر الصرف المتوازن

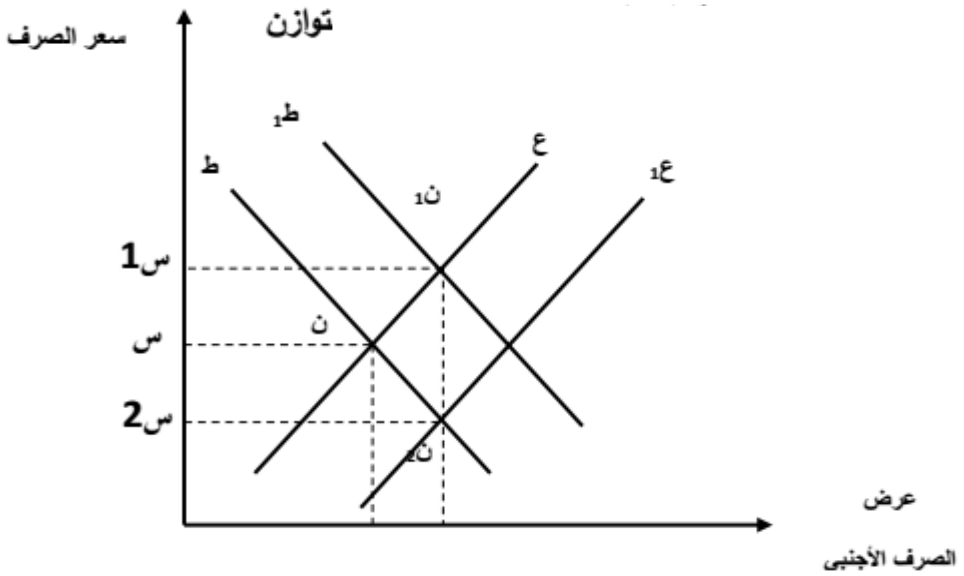

المصدر: حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة، زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 39.

تمثل النقطة (ن) نقطة التوازن التي يتساوى عندها العرض مع الطلب على العملة، و بذلك يكون سعر الصرف التوازني =(س). أما في حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها، يرتفع سعر الصرف التوازني ويصبح (س1) بينما نجد أنه في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب يتجه السعر إلى الانخفاض إلى (س2)

يلاحظ أن سعر الصرف التوازني يتوقف حدوثه على بعض المتغيرات الأخرى أهمها:

[1]. بلقاسم العابس، **سياسات أسعار الصرف**، في مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر، 2003، ص: 04.

- معدل نمو الدخل القومي؛
- معدل التغيير النسبي في المعروض النقدي؛
- معدل التغيير في سعر الفائدة؛
- اتجاه الطلب على النقود؛

ويرى كينز أن سعر الصرف المتوازن يمكن إعتباره بديلا تقديري للتعريفة الجمركية، ذلك أن التعريفة الجمركية تعتبر أسلوب وقائي يستخدم في موازنة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مع الطلب الاجنبي على الص+ادرات المحلية.[1]

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

يقصد بأنظمة سعر الصرف ذلك الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر صرف عملة، مقابل عملة أخرى أو مجموعة من العملات الأجنبية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنظمة لسعر الصرف:

أولا: نظام سعر الصرف المعوم:

هو السعر الذي يتحدد من خلاله سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب على العملة الوطنية وكذلك العملة الأجنبية، فالطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع و الخدمات والأصول المالية الأجنبية، في حين أن عرض الصرف الأجنبي مشتق من الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الملية المحلية.[2]

تؤدي زيادة سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة الوطنية) تؤدي إلى تشجيع الصادرات من السلع الوطنية نظرا لإنخفاض قيمتها أي زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية وإلى تقليص الواردات من السلع الأجنبية نظرا لإرتفاع قيمتها، ويحدث العكس في حالة إنخفاض سعر الصرف الأجنبي (إرتفاع قيمة العملة الوطنية).[3]

---

[1]. حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ص: 39-40.

[2]. موسى سعيد مطر وأخرون، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 105.

[3]. محمد عبد المنعم عفر، و أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 92.

ثانيا: نظام سعر الصرف الثابت:

يتحقق هذا النظام في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، وسعر الصرف الحر هو السعر الذي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الإقتصادية للقطاع الخارجي وحجم إحتياطات الدولة من العملات الأجنبية.[1]

غالب ما يرتبط سعر العملة المحلية بسعر عملة دولة أخرى تكون على أساس المعاملات الإقتصادية والصفقات المبرمة بينهما، فيثبت سعر الصرف إلى عملة هذه الدولة إما تثبيتا مطلقا أو كليا وهي تلك الحالة التي تثبت فيها قيمة الحصول على وحدة أجنبية من عدد وحدات النقد المحلي ويخضع هذا التثبيت إلى قرارات السلطة النقدية بناء على الظروف الإقتصادية التي تعيشها الدولة كما، قد يخضع إلى تثبيتا جزئيا حيث يسمح للعملة المحلية أن تتقلب إرتفاعا، وإنخفاضا وبنسبة معنية.[2]

وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر العملة إلى:

- ✓ **عملة واحدة:** في ظل هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال بالنسبة للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996، 20 عملة بالدولار الأمريكي و 14 عملة بالفرنك الفرنسي؛[3]
- ✓ **سلة من العملات:** بعد أزمة الدولار بداية 1960 الناتج عن العجز المتراكم في ميزان المدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية و خروج الذهب إلى الدول الأوروبية، أدى إلى إنخفاض قيمة

---

[1]. ماجدة بنت مطبع عاشور، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الإقتصادي**، شهادة الماجستير في الإقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السعودية، 2009، ص: 31.

[2]. مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص: 59.

[3]. عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 115.

الدولار وهذا ما أدى إلى عدم مصداقية الدولار، ومن هنا بدأ التفكير في نظام سعر صرف أخر جديد يعتمده نظام النقد الدولي (FMI) أطلق عليها إسم حقوق السحب الخاصة؛[1]

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف:

تلجأ في هذا النظام السلطات النقدية إلى التدخل الإداري المباشر، حيث أنه من الممكن أن يكون هناك تعدد في أسعار الصرف، فإذا رغبت الدولة مثلا في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية فإنها تقوم في هذه الحالة ببيع العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض بالعملة الوطنية، أما إذا أرادت عرقلة إستيراد بعض السلع فتقوم ببيع العملات بسعر مرتفع بالعملة الوطنية، وقد ترغب الدولة في تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها في الإقتصاد القومي، عندئذ فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمنا مرتفعا من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي يحصلون عليه من التصدير، في حين أنها تدفع ثمنا أقل لشراء العملات المتحصل عليها من شراء سلع أخرى.[2]

[1]. محمد طالب عوض، **التجارة الدولية**، الجامعة الأردنية، الأردن، 1990، ص: 369.

[2]. عبد المنعم محمد مبارك، ومحمد يونس، **إقتصاديات النقود والصيرفة والتجارة الدولية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 186.

المبحث الثاني: آليات تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

يحدد سعر الصرف بعد عدة طرق د وذلك لتعدد العوامل المؤثرة فيه، وتعمل إلى تغيره، وعلى ضوء هذا تطرقنا في المبحث إلى الآليات التي تحدد سعر صرف وأهم العوامل المؤثر فيه.

المطلب الأول: آليات تحديد أسعار الصرف

يتحدد سعر الصرف بإحدى الحالتين:

أولا: التحديد الواقعي لسعر الصرف:[1]

في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف كأي سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيه مثل المضاربة، مستوى أسعار الفائدة، وسعر الخصم وغيرها، فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وبقية العملات الأخرى، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب بعيدا عن تدخلات الحكومية، تحت النظام المرن أي بسعر صرف معوم. وعليه فإن العرض والطلب هما المحددان الأساسيان لسعر العملة.

هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها وعلاقة طردية بين قيمة العملة والكمية المعروضة.

والشكل التالي يوضح آلية تحديد سعر الصرف:

[1]. خالد صافي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادآ الإقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص: 366.

الشكل رقم (2): ألية تحديد سعر الصرف

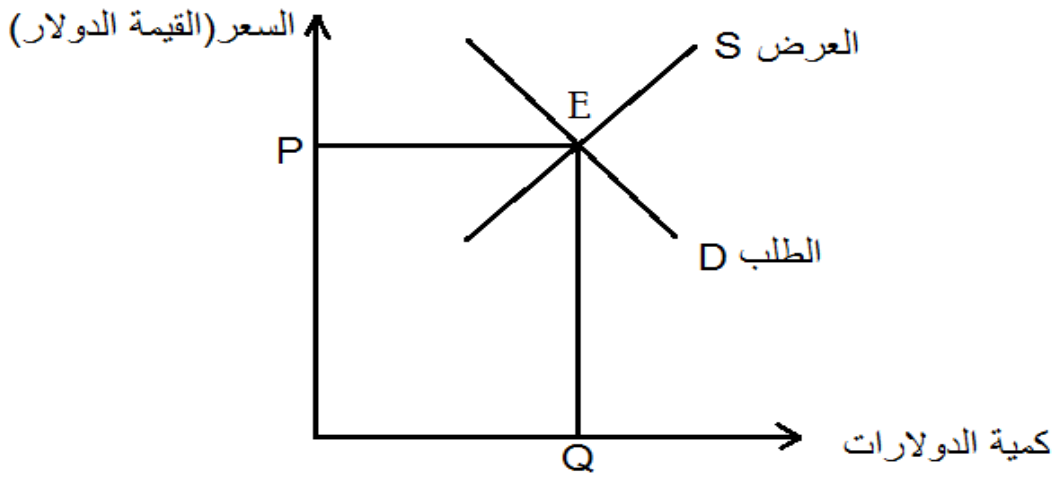

المصدر: محمد العربي ساكر، **محاضرة في الاقتصاد الكلي**، دار النشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 108.

يمثل **المنحنى D** جانب الطلب ويأتي من جانب البلد المستورد (ويندرج ضمن الجانب المدين من ميزان المدفوعات) وفقا لقانون الطلب هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المطلوبة منها.

أما المنحنىS فيمثل جانب العرض ويأتي من جانب البلد المصدر (ويندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات) وطبقا لقانون العرض هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الاجنبية والكمية المعروضة منها.

ويعتبر سعر الصرف المحدد في النقطة E أي تقاطع منحنى العرض والطلب عن سعر التوازن وهذا معناه أن كمية الطلب على الدولارات تساوي كمية عرضها، ولكن ماذا يحدث لو زاد الطلب أو العرض على الدولارات في السوق الأجنبي ؟

وقبل أن نجيب عن هذا السؤال لا بد لنا أن نتعرف على الأسباب التي تؤدي إلى الطلب على الدولارات فهناك ثلاثة أسباب رئيسية أو محددات وراء الطلب على الدولار الأمريكي من خارج الولايات المتحدة وهي :

1. التجارة الخارجية للسلع و الخدمات :

فمثلا المستورد الجزائري الذي ينوي شراء سيارة أمريكية فإنه يتوجب عليه اقتناء الدولارات الامريكية لتسديد قيمتها للعميل الامريكي في نيويورك، وبالتالي يولد الطلب على سلع وخدمات بلد معين الطلب على عملته.

2. شراء السندات و الأسهم الأمريكية :

إذا اراد بنك معين لدولة ما أن يشتري سندات حكومية أمريكية فعليه أن يحصل على الدولار مقابل بيعه لعملة بلده، وبالتالي فإن الطلب على الأصول المالية لدولة ما يترجم بالطلب على عملة هذه الدولة .

3. شراء العقارات و الاستثمارات الإقتصادية الاجنبية :

مثل المصانع والمعدات فمثلا شراء مصنع في مدينة نيويورك يتطلب الحصول على الدولارات لتسوية عملية الشراء

جميع الأسباب السابقة تؤدي إلى زيادة الطلب الجزائري على الدولار، فإذا حدث العكس في هذه العمليات السابقة فالأمريكيون الذين يريدون شراء سلع وخدمات جزائرية أو الإستثمار في السوق المالية الجزائرية عليهم بيع الدولار وشراء الدينار الجزائري، وبالتالي فهم يقومون بعرض الدولار والطلب على الدينار الجزائري.

ثانيا: تدخل السلطة النقدية في تحديد سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف الثابت السعر المحدد قانونا من طرف الحكومات حيث تتدخل السلطات النقدية بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية خلال فترات متفاوتة لكي تحافظ على قيمة عملتها وإستقرار سعرها والحيلولة دون إرتفاع السعر أو إنخفاضه على المستوى المحدد متصدية بذلك لقوى السوق وأثيرها.[1]

ولقد تم بموجب نظام سعر الصرف الثابت ربط العملات بالذهب والذي يمكن تحويله إلى الدولار، فلنفرض أن الجزائر قررت تثبيت سعر الصرف الدولار مقابل الدينار ب0.7 ونتيجة لعملية ما قررت الولايات المتحدة الامريكية زيادة الاستثمارات في الجزائر وبالتالي زيادة عرض الدولار وانتقال لعملية ما منحنى العرض إلى اليمين من S إلى S1 وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

[1]. محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 55.

الشكل رقم (3): تغيرات أسعار الصرف

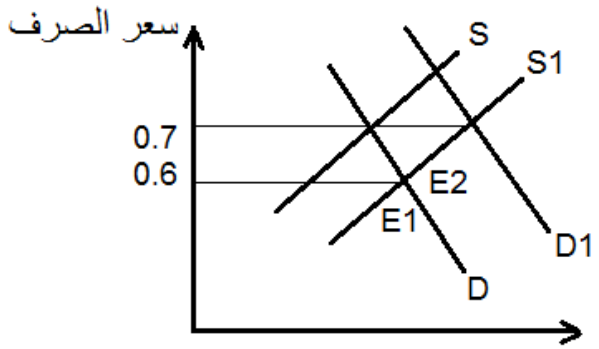

المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرة في الاقتصاد الكلي، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 110 .

من الافتراض السابق أي زيادة عرض الدولار في السوق الجزائرية بزيادة الاستثمارات الاجنبية فإن هذا العمل سيؤدي الى انخفاض قيمة الدولار إلى 0.6 مثلا بسبب الوفرة ولأن الحكومة قررت تثبيت الدينار بالدولار فأنها ستحاول منع انخفاض الدولار إلى 0.6 وبالتالي تلجأ إلى شراء كميات من الدولار مقابل الدينار وبالتالي زيادة الطلب على الدولار فينتقل منحنى الطلب لأعلى من D إلى D1 وبذلك ثبات السعر عند 0.7 والعكس صحيح عند شراء السلع الامريكية. و لكن إستمرار نظام تثبيت سعر الصرف يشكل صعوبة بالغة حيث يتطلب هذا النظام لإستمرارية وجود إحتياطي من العملات الأجنبية تمكن البنك من التدخل بائعا ومشتريا للعملات كلما لزم الأمر، ونظرا لمحدودية الإحتياطات ونفاذها فلا يمكن أن يستمر هذا النظام عند سعر محدد 0.7 لذا نرى أن الدول التي تطبق النظام الثابت تغيره من حين لآخر وذلك لإعطائه نوعا من المرونة.[1]

[1]. خالد صافي الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ص: 370،372.

المطلب الثاني: العوامل الكمية المؤثرة في سعر الصرف

من أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تقلبات أسعار الصرف هي :

أولا: التغيرات في قيمة الصادرات والواردات [1]

إن التغيرات في الإستيراد والتصدير معا سواء بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى تغير سعر الصرف سواء بالزيادة أو بالنقصان حيث يتوقف ذلك على درجة التغير وإتجاهه سواء بالنسبة لمنحنى الطلب أو منحنى العرض، والشكل الموالي يوضح التغيرات في طلب وعرض العملات الأجنبية

الشكل رقم (4):تغيرات طلب وعرض العملة الاجنبية

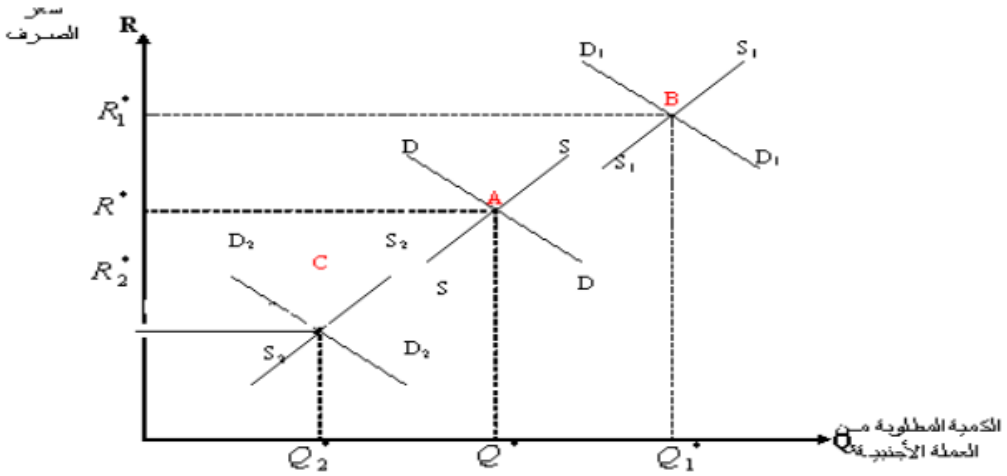

المصدر: مبارك بن زاير، نظرية الأسواق الفعالة–دراسة حالة سوق الصرف دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادي، تخصص التحليل الإقتصادي، معهد العلوم الإقتصادية والتسيير، المركز الجامعي بشار، 2006/2005، ص: 8.

نلاحظ من الشكل أنه في حالة تغير الطلب والعرض بالزيادة معا من (DD) و (SS) إلى منحنى الطلب والعرض الجديد بين (D1D1) و (S1S1) فإن الكمية المطلوبة والمعروضة من العملة الاجنبية تنتقل من Q إلى Q1 وسعر الصرف من*R إلى1*R ، مايؤدي إلى إنتقال نقطة التوازن من النقطة (A) إلى النقطة (B).

[1]. عرفان تقي الحسين، **التمويل الدولي**، مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص: 158.

أما إذا تغير الطلب والعرض بالنقصان معا من (DD) و (SS) إلى منحنى الطلب والعرض الجديدين (D2D2) و (S2S2) فإن الكمية المطلوبة والمعروضة من العملة الأجنبية من Q إلى Q2 و ينتقل سعر الصرف من R* إلى R*2 مما يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من النقطة (A) إلى (C)

ثانيا: تغير معدلات التضخم[1]

بافتراض ثبات العوامل الاخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، و تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فمثلا عندما ترتفع قيمة العملة لبلد ما بنسبة 10 ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين ألى زيادة طلبهم على سلع أجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الاسعار المرتفعة في هذا البلد نتيجة التضخم، ستقل إستيراد الأجانب من سلع هذا البلد، وبالتالى يقل عرض العملة الأجنبية قي سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، وهذا يعني أن للتضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة، والشكل الموالي يوضح تأثير التضخم على سعر الصرف.

الشكل رقم(5): تأثير التضخم على سعر الصرف

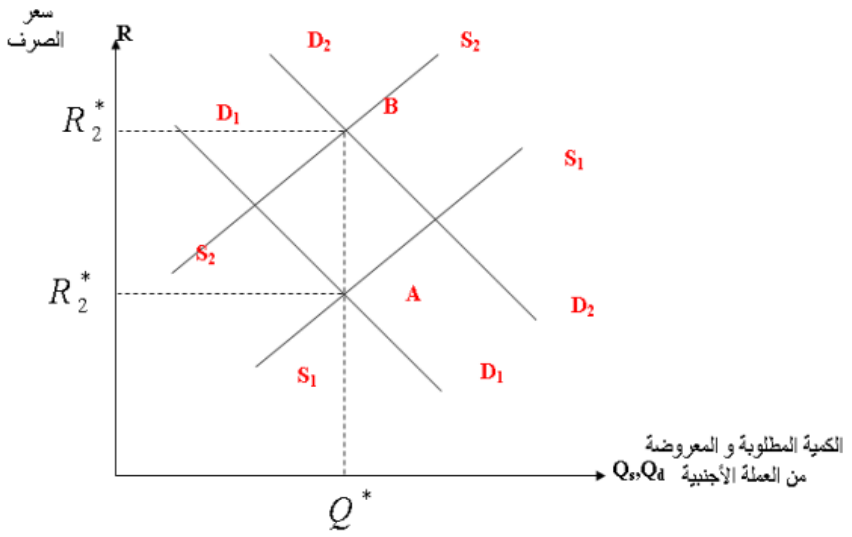

المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 111.

[1]. عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص: 159.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الزيادة في معدلات التضخم المحلية مع ثبات معدلات التضخم الأجنبية تؤدي إلى إنتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية من (D1D1) إلى المنحنى (D2D2) و إنتقال منحنى العرض من(S1S1) إلى (S2S2) مما يؤدي إلى تغير نقطة التوازن من (A) إلى (B) وهذا يعني إرتفاع سعر الصرف من R1 إلى R2 أي انخفاض قيمة العملة.

و تسمى العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي و معدل التضخم بمبدأ تعادل القوة الشرائية.

ثالثا: المعروض النقدي

إن أي زيادة في المعروض النقدي تدفع قيمة العملة للانخفاض، ويحصل ذلك عند تدخل الحكومة من خلال بنكها المركزي محاولا تعديل سعر العملة حينما لا يكون ملائما لسياسته المالية والإقتصادية، وبالتالي الحد من تدهور في سعر صرف العملة.[1]

رابعا: الطلب على الأصول الرأسمالية

يعتمد الطلب على الأصول الرأسمالية على مجموعة من العوامل التي لها علاقة بطبيعة الأصول المالية: كمعدل المردود، ودرجة المخاطرة، واحتمالات الأرباح والخسائر الرأسمالية، وتحقق الأرباح الرأسمالية لحامل الأصل في حالة زيادة سعر الأصل أو زيادة قيمة العملة التي يقيم على أساسها ذلك الأصل، ويعتبر الكثير من الاقتصاديين أن تغيرات الطلب على الأصول المالية من أهم الأسباب التي تقف وراء التقلبات قصيرة الأجل من أسعار الصرف الأجنبي.[2]

المطلب الثالث: العوامل النوعية المؤثرة في سعر الصرف

أولا: التدخلات الحكومية

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر صرف عملته عندما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والإقتصادية وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.[3]

---

[1]. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الإقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر،2006، ص: 97.

[2]. محمد طالب عوض، مرجع سابق، ص 358.

[3]. برايان كويل، **أسواق العملات الأجنبية**، ترجمة خالد العامري، الطبعة الثانية، دار الفاروق، القاهرة، 2007، ص: 20.

ثانيا: العوامل السياسية والعسكرية

ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الإقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسئولين، فتأثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الأسعار.[1]

المبحث الثالث: آلية عمل سوق الصرف

يعد سوق الصرف مكان تداول العملات وعمليات تبادلها وفيه تقام كل العمليات الخاصة بالنقد عموما وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية سوق الصرف والمعاملات وطرق التسعير فيه.

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف

أولا: تعريف سوق الصرف.

يشمل سوق الصرف الأجنبي " من حيث المبدأ " كل المعاملات التي تستلزم تبادل العملات بخلاف بعض الأسواق المالية مثل البورصة الأوراق المالية بنيويورك، فسوق الصرف الأجنبي لا يقع في مكان معين وبدلا من ذلك فإنه يعد أقرب شبها بسوق الأوراق المالية المعدة لتسليم الفوري وسوق الصرف كسوق أي سلعة نجد سعر الصرف وتغيراته دورا في تحقيق الاستقرار فيها ومن بين أهم التعاريف لهذا السوق:

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه السوق التي تتم به المبادلات الصرف الأجنبي أي بيع وشراء العملات الأجنبية؛[2]

هي أسواق تجري فيها عمليات تبادل العمولات المعتمدة للتحويل وبدقة أكثر لأن أسواق الصرف هي التقاء الطلب والعرض للعملات بغرض تبادلها فيما بينها أو تحويلها من شخص طبيعي أو معنوي إلى آخر أو من مكان إلى آخر؛[3]

---

[1]. عرفان تقي الحسين، مرجع سابق، ص: 159.

[2]. عرفان تقي الحسيني، مزجع سابق، ص :178.

[3]. معروف هوشيار، **الإستثمارات والأسواق المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص: 201،200.

ويعرف أيضا سوق الصرف الأجنبي بأنه الإطار التنظيمي التي تقوم به الأفراد والشركات والبنوك ببيع وشراء العملات الأجنبية وتتكون سوق الصرف الأجنبي لأي عملة الدولار مثلا من عدة مواقع مثل لندن وزيوريخ وباريس وكذلك نيويورك؛[1]

ثانيا: خصائص سوق الصرف الأجنبي.

تقترب أسواق الصرف أكثر من أي مثال آخر من النماذج الإقتصادية للمنافسة الكاملة، وذلك لأن النقود تتجانس تجانسا تاما بين جميع وحداتها، كما أن أسعارها تتماثل بين أرجاء سوق الصرف الواحد ويرجع ذلك للأسباب التالية:[2]

- تجانس العملة الأجنبية بطريقة لا يمكن على أساسها التفرقة بين قطعة وأخرى من نفس العملة كما أن جميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الإبراء القانونية، كما أنها تتماثل في الوزن في حالة النقود المعدنية، ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية؛
- تتكفل عمليات التحكيم والراجحة بالقضاء على ظاهرة إختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبية مهما كان بعدها الجغرافي عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يشهد إنخفاض في سعرها، وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذي يسجل إرتفاعا في سعرها، فيرتفع سعر الصرف في السوق الأول وينخفض في سوق الثاني إلى أن تحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفةّ؛

ثالثا: وظائف سوق الصرف الأجنبي.

تقوم أسواق الصرف بعدة وظائف هامة منها الموازنة والتغطية ضد المخاطر، وعملية المقاصة أو تهاتر الحقوق و الديون.

---

[1]. سلفاتور دومنيك، **الإقتصاد الدولي**، ترجمة محمد رضا علي العدل، دار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1992،1993، ص: 146.

[2]. وجيه شندي، **المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية**، دار النهضة العربية القاهرة، 1975، ص:14.

1. **التغطية من مخاطر الصرف:** كضمان شراء أو بيع كمية من العملة الأجنبية، تستلم في تاريخ لاحق و سعر صرف يتفق عليه اليوم، وذلك لتجنب مخاطر الصرف.[1]

كيفية تنفيذ الصفقات:

يصور الشكل الموالي الكيفية التي يتم فيها تنفيذ الصفقات، مع ملاحظة أن مفهوم سوق تبادل العملة في هذا الشكل يتضمن الأسواق الحاضرة، إلى جانب الاسواق الآجلة و العقود المستقبلية.

الشكل(6): كيفية تنفيذ الصفقات

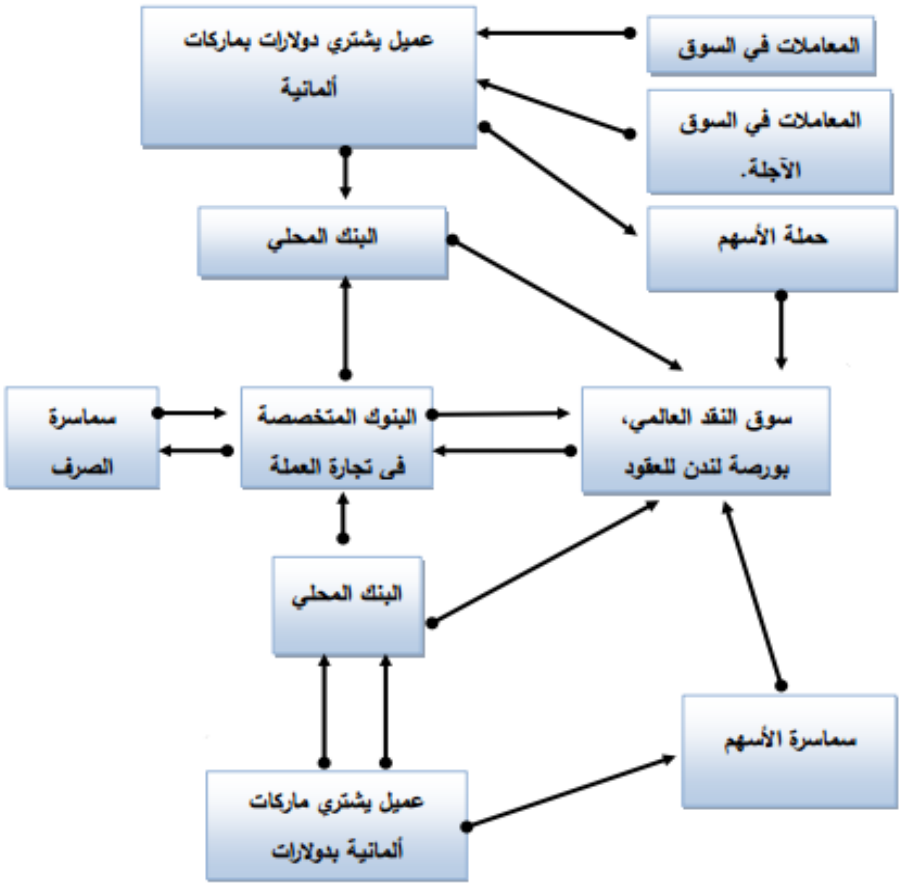

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (عير منشورة)، تخصص بنوك وتأمينات، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، دفعة 2005/2004، ص67.

[1]. بسام الحجار، **العلاقات الإقتصادية الدولية وأزمة النقد العالمية**، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1975، ص: 85.

لنفترض أن عميل يرغب في التعامل في السوق الحاضر لشراء دولارات بماركات ألمانية، هنا يصبح لزاما عليها أن تصدر أمرا بذلك إلى أحد البنوك المحلية الذي يتصل بدوره بأحد صناع سوق العملة، وهي البنوك المخصصة في تجارة العملة لتنفيذ طلب العميل، وإذا ما كان حجم الصفقة كبير فقد يطلب البنك من أحد سماسرة الصرف الأجنبي المساعدة في العثور على طرف اخر للصفقة، وعندما تبرم الصفقة يخبر بها العميل على الفور، أما لو كان العميل راغب في التعامل في السوق العقود الآجلة حينئذ يكون امامه بديلين:

البديل الأول:

الاتصال بأحد سماسرة الأوراق المالية الذي يتعامل في سوق الآجلة الذي يقوم بدوره بإبرام العقد المطلوب في واحد من تلك الأسواق، وفي التاريخ المحدد للتنفيذ يتم شراء أو بيع العملة التي يتضمنها العقد من خلال صناع السوق في السوق الحاضر، على أن تتم تسوية العقد المستقبلي على أساس نقدي.

البديل الثاني:

الاتصال بالبنك المحلي، ليتصل بدوره بسوق العقد لإبرام العقد المطلوب، وذلك من خلال أحد السماسرة، ومن أهر تلك الأسواق بورصة شيكاغو للعقود الآجلة، وبورصة لندن للعقود المالية الآجلة الدولية، وكذا بورصة فيلادلفيا للأسهم، وسوق النقد العالمي الذي يتكون من عدد من البنوك التي تتعامل في السوق الحاضر للعملة.[1]

2. التحكيم أو الموازنة:

يقصد بها شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيص وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، فإذا كان سعر الين الياباني في نيويورك أدنى منه في لندن مثلا فيمكن أن تتحقق الأرباح من خلال شراء الين من نيويورك وبيعه في لندن، وتسمى هذه المعاملات بالتحكيم بالصرف الأجنبي هذه العملية سرعان ما تؤدي إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق

[1]. بسام الحجار، مرجع سابق، ص: 86.

العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق والتطور الهائل في وسائل الإتصال ونقل المعلومات.[1]

3.المضاربة:

هي عكس التغطية، حيث يسعي المضارب إلى مخاطرة الصرف الاجنبي، وإلى وضع غير مغطى سعيا منه إلى تحقيق الربح، تعتمد المضاربة على التنبؤ، فإذا كان تنبؤ المضارب صحيحا سوف يحقق ربحا، واذا حدث العكس قد يتعرض لخسارة، ويتدخل المضارب في سوق الصرف الآجلة.[2]

4. عملية المقاصة أو تهاتر الديون:

إذا دفع للمصدرين المحليين بدولارات، فإن هذه الدولارات يمكن بيعها في سوق الصرف إلى المستوردين المحليين الذين يريدون، أو يكون عليهم ان يدفعوا بدولارات، وبالمثال بالنسبة للأمريكيين، ويتم ذلك في العمل عن طريق إستخدام الكمبيالات والحوالات والإعتمادات المصرفية، وعليه فإن سوق الصرف تعمل كبية مقاصة، ويمكن تفهم هذه الوظيفة في تسهيل تسوية المدفوعات الخارجية، بالوقوف إلى الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات (البنوك) في التوسط بين الدائنين والمدينين.[3]

المطلب الثاني: تطور سوق الصرف الأجنبي وطرق التسعير فيه

أولا: عوامل تطور أسواق الصرف:

شهد العقدان التاسع والعاشر من القرن الحاضر تحويلات كبيرة في أسوق الصرف الأجنبي وذلك باتجاهات تنويع وتوسيع والانتشار ففي عام 1996 باغ حجم أسواق الصرف الأجنبي حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي، علما بأن القيمة الكلية للاحتياطات الصرف الأجنبي لكافة بلدان FMI قد بلغة في نهاية العام 1998 أكثر من 1.6 تريليون دولار أمريكي وقد جاءت هذه التحويلات نتيجة لعوامل متعددة أهمها:

---

[1]. عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص:180.

[2]. سالفادور دومينيك، مرجع سابق، ص:147.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 147.

- ارتفاع قيم المعاملات النفطية في التجارة الدولية بشكل خاص وقيم الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة و التبادلات السلعية و الخدمية بشكل عام؛
- تزايد انفتاح اقتصاديات العالم على بعضها وخاصة بعد إدخال الإصلاحات التي أدخلتها أنظمة التخطيط المركزي الاشتراكية والتي توجهت بإنهيار أكبر كتلة لهذه الأنظمة في شرق أوربا وشمال أسيا؛
- تطور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية و بشكل بارز بعد ضهور الشبكات العالمية المتدخلة في والتي أسهمت في خزن وتحليل وتطوير ونشر المعلومات على مدار الساعة؛
- دخول أسواق جديدة في الاستثمارات المالية والتي أسهمت في زيادة درجات التحوط ولتأكد في ظل التوسعات الكبيرة في قيم المعاملات الإقتصادية الدولية ومن اهمها أسواق المشتقات بعد تفاقم التقلبات التي عانت منها أسعار الصرف منذ بداية السبعينات؛
- ظهور أسواق الأورو ودولار بعد حرب العالمية الثانية والتي نشأت عن خضوع الأرصدة المحولة بالدولار الأمريكي لتعاملات البنوك الأوروبية وفروع النوك الأمريكية في الخارج وذلك لأغراض النشاطات المصرفية الاعتيادية توسعت الأسواق المذكورة بالإضافة إلى أوروبا في مناطق أخرى في العالم، ففي أسيا أصبحت سنغافورة مركزا لها؛[1]

ثانيا: طرق التسعير في سوق الصرف:

إن الخاصية المميزة للمعاملات الإقتصادية الدولية هي أنها تتضمن إستخدام نقودا مختلفة وكل بلد يصدر عملته الخاصة في داخل الحدود القومية لا تقبل أي عملة سوى العملة المحلية كوسيط لتبادل أو وحدة للتحاسب وتبعا لذلك، يتعين على المنتجين الذين يبيعون سلعا في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية ويكون سعر التحويل أو التسعير عادة على وجه مستمر ففي كل يوم يقابل أن يمارس فيه العمل فمثلا في فرنسا يجتمع ممثلو البنوك الرئيسية بمركز باريس، حول ممثل البنك المركزي الفرنسي وممثلة شركة البورصات، تسعر الحملات كل على حدي وممثل البنك المركزي الفرنسي يطرح بالنسبة لكل عملة خاضعة لتسعير الرسمي، سعر الافتتاح المطابق للتوجهات الدولية الخاصة بهذا اليوم والتي تظهر من خلال التسعيرات الدائمة، عند ذلك يصدر كل متعامل مصرفي عرضه بالشراء أو

[1]. عادل أحمد حشيشي، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2001، ص:135.

بيع. وممثل لشركة البورصة الفرنسية SBF الذي يعد المسعر يجمع عروض الشراء و البيع ويقيم وضعية السوق فبالنسبة للعملة موضوع التسعير، إذا كانت عروض البيع أكير أهمية من عروض الشراء فإن المسعر يطرح سعرا جديدا أدنى من سعر الافتتاح وعلى أساسه يعيد المتعاملون صياغة عروضهم حتى يمكن المسعر من استنتاج التطابق الكمي التام بين عروض البيع وعروض الشراء الواقعة على العملة قيد التسعير والسعر الذي يجعل مثل هذا التطابق ممكنا هو سعر التوازن اليومي أي السعر الذي سينقل إلى جدول التثبيت والقيمة الرسمية للعملة المأخوذة بالإعتبار تثبت بالنسبة ليوم العمل.[1]

وعليه هناك طريقتان لتسعير العملات مقابل بعضهما البعض تتمثل في:[2]

1.التسعير المباشر:

هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الازمة لشراء واحدة من عملة الاجنبية، فالعملة الوطنية هي المبلغ المتغير في طريقة التسعير المباشر أو العملة الأجنبية فمبلغها ثابت وتسمى عملة الأساس. فحين يعلن بنك سويسري أنه سيستبدل 85.5 فرنك سويسري (مبلغ متغير) مقابل 100 دوتش مارك (مبلغ ثابت) فهنا يقال أن البنك قد إستخدم طريقة التسعير المباشر.

2. التسعير غير المباشر:

فتبين عدد وحدات العملة الأجنبية تشترى مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية التي تتغير في هذه الحالة أنها هي عملة الأساس ذات المبلغ الثابت أما العملة الأجنبية فهي التي يكون مبلغها متغيرا، فعندما يعلن بنك بريطانيا أنه يستبدل مقابل الجنيه الإسترليني (مبلغ الثابت) مبلغ 4.1320 مارك (مبلغ متغير) فهناك يقال أن البنك قد إستخدم طريقة التسعير الغير مباشر ويستعمل المتعاملون في أوروبا الطريقة المباشرة، أما في لندن فتستخدم الطريقة الغير مباشرة وفي الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الطريقتين فإذا كان البنك يتعامل مع عميل داخل الولايات المتحدة فعنه يتبع طريقة التسعير المباشر وأما إذا كان يتعامل مع بنوك أخرى في أوروبا (فيما عدى إنجلترا) فإنه يتبع طريقة التسعير غير المباشر.

---

[1]. كامل بكري وآخرون، **مبادى'الإقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2003،2002، ص:381.

[2]. وسام ملاك، **الظواهر النقدية على المستوى النقدي الدولي**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2001، ص:203.

المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف الأجنبي و المتدخلون فيه

أولا: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي

لسوق الصرف الأجنبي أطراف متعددة تتعامل في إطاره بيعا وشراء أو حتى متابعة وإشرافا. ويتمثلون أساسا في البنوك والمؤسسات المالية والبنوك المركزية ولسماسرة والعملاء الخواص.

1. البنوك والمؤسسات المالية

تقوم أسواق الصرف الدولي على أكتاف البنوك التجارية، والجانب الأعظم من إجمالي العمليات التي تتم بواسطة هذه البنوك يكون على المستوى المحلي وهي السوق الداخلية للبنوك وغالب ما تتم هذه العمليات عن طريق الوسطاء حيث أن البنوك تعرض عن البوح بمركزها للمنافسين في ذات السوق. ويظل اسمها في طي الكتمان خلال قيام الوسيط بمهامها وتتدخل البنوك التجارية في السوق بغرض تنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص فأعوان الصرف العاملون في بنوك يجمعون أوامر الزبائن ويقومون بالمقصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون على أجهزة إعلام ألي تتضمن أخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المحلية والعالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم، ومن هنا يتجلى بوضوح الدور المزدوج لهذه البنوك في سوق الصرف.[1]

2. البنوك المركزية

لا يرقى تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف إلى درجة تدخل البنوك التجارية فهو تدخل يتميز بالقلة في حالو المقارنة، إلا أنه ذو أهمية كبيرة، ويمكن حصر مجال تدخلها في العملية التالية:[2]

- شراء و بيع العملات الأجنبية بغرض تدعيم العملة الوطنية، تلبية لحاجيات العملاء(بنوك مركزية أجنبية، بنوك تجارية ، خزينة الدولة)؛

---

[1]. عبد الرزاق بن زاوي، **سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثره عن مستواه التوازني على النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، تخصص قياس إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، دفعة 2010-2011، ص:19.

[2]. ماهر كنج شكري، ومروان عوضة، **المالية الدولية**، دار الخامد للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص:201.

❖ بيع وشراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على مستوى العرض والطلب للعملة، والتأثير على أسعار صرف العملات وإنخفاضا، بهدف الحفاظ على إستقرار هذه الأسعار الخاصة إذا كان نظام الصرف المعوم؛

❖تتدخل باستخدام عمليات المبادلة لتثبيت أسعار صرف عملاتها، حين تتعرض لضغوط المضاربة، ولتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، أو التخلص من فائض السيولة فيه؛

3. السماسرة:

تتولى سماسرة الصرف الأجنبي إجراء عمليات تبادل للعملات الأجنبة التي تتم بكميات كبير بين البنوك التجارية، فالبنك التجاري من خلال سماسرة الصرف يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبة وتكاليف منخفضة، وعادة ما يكون هناك سماسرة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالهم للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية وتسمى العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها سوق التجزئة.[1]

4.العملاء الخواص:

يتكون العملاء الخواص من ثلاث فئات رئيسية هي:

- المؤسسات المالية أو البنوك التجارية؛
- المؤسسات الصناعية و التجارية؛
- المستثمرين الدوليون؛

في غالب الأحيان، فإن العملاء لا يتدخلون مباشرة في سوق الصرف، إنما يقتصر الأمر فقط على الذين حققوا أو يحققون حجما مهما من العمليات، والذين لديهم متعاملين خاصين بهم يمكنهم أن يحملوا صفة العملاء ومن تم يحقق لهم الدخول إلى قاعات السوق، أما الذين لا يتوفر لديهم الحجم المهم من العمليات، فتتم عملياتهم وتمويلاتهم من خلال الهياكل التقليدية للبنوك التجارية، بعد دراسة الصفقات والتأكد من التكليفات.[2]

---

[1]. إيمان ناصف عطية، **مبادئ الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص: 186،187.

[2]. موريس ديبوفيس، **الإدارة العالمية لمخاطر الصرف**، تجارة، 1992، باريس، 2 طبعة، ص: 92.

ثانيا: أنواع أسواق الصرف الأجنبية

يمكن حصر أنواع أسواق الصرف فيما يلي:

1. سوق الصرف العاجل:

هو سوق يتم فيه تبادل العملات فيما بينها بسعر يتفق عليه عند التعاقد، ويكون التسليم فورا أو على الأكثر بعد يومي عمل لاحقين ليوم إبرام الصفقة، ويسمى السعر المتعامل به سعر الصرف العاجل، وتشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويراعى ألا يصادف تاريخ تسوية الصفقة يوم إجازة البنوك في أي بلدي العملتين لأنه لا يجب أن تتم التسوية من خلال يوم إجازة البنوك في كلتا الدولتين وإلا تأجلت التسوية إلى اليوم التالي.[1]

تمتاز أسواق الصرف الأجنبية العاجلة بعد مميزات منها:

- العمليات الفورية تشكل الجانب الأكبر من نشاط أسواق الصرف الأجنبي؛
- تلجأ البنوك المركزية إلى السوق الصرف العاجلة للتأثير على مستوى العرض والطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات إرتفاعا وإنخفاضا خاصة في ظل نظام التعويم الحر للتغطية ضد أخطار تقلبات أسعار الصرف؛
- يفتح سوق الصرف العاجل خمسة أيام في الأسبوع، ويتم استعمال الهاتف، أو نظام سويف بين المؤسسات، سواء مباشرة من بنك إلى أخر أو عن طريق الوسيط السمسار أو الصيرفي؛
- سوق الصرف العاجلة هي سوق مستمرة على المستوى العالم لأنها تعمل 24سا/24سا، بسبب الإختلاف الزمني في هذا الاسواق، فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة تبدأ أسواق طوكيو بالعمل وبعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هونغ كونغ و سنغافورة وبعدها بساعتين تبدأ أسواق نيودلهي بالعمل لتليها

[1]. توفيق عبد الرحيم، **الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية**، دار الصفاء للطباعة والنشر، عمان، 2004، ص ص: 110،111.

بعد ذلك أسواق البحرين والشرق الأوسط وبعدها بساعتين تبدأ الأسواق الاوروبية في العمل وأسواق طوكيو في الإغلاق، وفي منتصف ساعات عمل الأسواق الاوروبية تبدأ الأسواق الأمريكية في العمل؛[1]

2. سوق الصرف الأجل:

سوق يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف العاجلة، حيث يتم فيها من الأن الإتفاق على بيع أو سراء عملة أجنبية طبقا لسعر الصرف الأجل على أن يؤجل إتمام التسليم و التسليم غلى حين حلول الفترة المتفقة عليها. أي أن السوق الآجلة للنقد الأجنبي هي السوق التي يستطيع فيها المشتري والبائع إبرام صفقة ما بسعر صرف يتفق عليه الأن على أن يتم تسليم العملة محل التعامل في نقطة زمنية مستقبلة، وعادة ما تكون الفترة المنقضية بين الإتفاق ونقطة التسليم شهرا أو ثلاث أشهر، وهي المدة التعارف عليها للعمل في النشاطات الائتمانية قصيرة الأجل كما أنه يمكن إبرام عقود لمدة تصل إلى عشر سنوات، بمعنى عدم وجود حدود زمنية على أجل التسليم، لكن مثل هذه الفترة الطويلة تعد غير عادية من الناحية العملية، حيث لا نجد لمثل هذه العمليات وجود أو سوق، وحتى بفرض وجود مثل هذه السوق، فإن تكلفة إتمام مثل هذه العمليات ستكون مرتفعة للغاية.[2]

3. سوق مبادلة العملات:

يعتبر هذا السوق امتداد للسوق الآجل، فهو عبارة عن عملية تؤمن شراء وبيع عملة مقابل عملة أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقا، حيث تسمح للطرفين المتقابلين بالاستفادة من علاوة أو حسم الناجم عنها، ورغم أن مواعيد التسليم يتم تحديدها بشكل حر وبالتالي فإن المستخدم لا يتحمل مخاطر الصرف. فإن هناك معاملات نمطية في هذا السوق:

- ❖ شراء عملة (أو بيعها) نقدا ثم بيعها (أو شرائها من جديد) في آن واحد، ويتم التسليم بعد أسبوع، بعد شهر أو ثلاث أشهر؛
- ❖ شراء عملة (أو بيعها) على أن يتم التسليم في اليوم التالي، وفي ذات الوقت يتم بيعها (أو شرائها) في وقت لاحق (ثلاث أشهر مثلا)؛
- ❖ شراء عملة (أو بيعها) ويتم التسليم في وقت لاحق ثم تباع في وقت لاحق؛[3]

---

[1]. مدحت صادق، مرجع سابق، ص:146.

[2]. محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشاة المعرف، مصر، 2004، ص: ،225.

[3]. عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:88.

خلاصة:

لا يمكن فهم سياسة سعر الصرف ما لم يتم التطرق إلى سعر الصرف من حيث المفهوم والأسس التي يعتمدها، ولقد أظهرت الأنظمة النقدية المتعاقبة أن هذه الأداة تلعب دورا هاما في التأثير على وضعية العديد من المتغيرات، وعلى رأسهم التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات)، وهذا ما يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية الإختيار الأحسن لنظام الصرف، يجعل من سعر الصرف عملتها دورا هاما في خدمة البرامج والأهداف الإقتصادية للبلد، من أجل تحقيق ذلك لابد على الحكومة ان تتخذ جملة من الإجراءات الإقتصادية مرافقة لنظام الصرف المتبني، كل حسب طبيعة الإقتصاد وموقفه أمام الإقتصاد العالمي.

وما نلاحظه اليوم، الذي تعزز بدراسات والبحوث الإقتصادية أن الوجهة العالمية لسياسات سعر الصرف تتجه نحو أشكال التعويم أو إتحادات العملة.

الفصل الثالث :
دراسة حالة الجزائر

تمهيد

يعتبر الإقتصاد الجزائري نموذج الإقتصاد في طور التحول من إقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، بعد المشاكل التي صادفتها جراء إنهيار أسعار النفط في السوق العالمي بداية من منتصف الثمانينيات، وهذا ما دفع الطلب المساعدة من طرف المؤسسات المالية الدولية للإجراء تعديل هيكلي للخروج من النقص المظلم، وقد لعبت سياسات تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، فيضل إقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات في صادراته.

وفي مناقشتنا هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثالث: : دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

لقد وجدت الجزائر نفسها في وضع صعب بعد الإستقلال، وذلك من جراء ما خلفه الإستعمار من دمار في البنية التحتية للإقتصاد الوطني، الأمر الذي إضطر السلطات المعنية أنذاك إلى إيجاد الحلول لإحتواء الوضع، في محاولة منها للنهوض بالإقتصاد الوطني، ولهذا الغرض خصت الدولة قطاع التجارة الخارجية بعناية فائقة بإعتبارها أحد الركائز الأساسية في الإقتصاد الوطني، فخصته بنظام يضمن الرقابة على كل أنواع المبادلات التجارية مرحلة أولية، ليليها بسط السيطرة التامة على هذا القطاع عن طريق فرض الإحتكار عليه إستكمالا للنهج الإشتراكي، إلا أنه ومع مرور السنين ومحدودية هذا النظام، طفت على السطح مشاكل لم تكن في الحسبان الأمر الذي إستدعى إنتهاج أسلوب في التسيير مغاير تماما للأسلوب السابق، ومن هنا بدأت بوادر تجرير التجارة الخارجية تلوح في الأفق

المطلب الأول: أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن قيام الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية لم يكن أمر إختياريا بمحض إرادتها، بل فرضتها عليها التطورات الدولية الحاصلة من جهة، والتطورات الداخلية من جهة آخرى، وبالتالي تم تقسيم هذا المطلب إلى إثنين هما: أولا، أسباب الخارجية وثانيا، الأسباب الداخلية وذلك وفق الأتي:

أولا: الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر[1]

من بين الأسباب الخارجية التي أثرت على تحرير التجارة الخارجية الجزائر ما يلي:

1. **تحولات الإقتصاد العالمي:**

إن النمو الهائل للإقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء، والإمكانيات الهامة لتطوير الإستهلاك الداخلي ووجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات الطابع الإستعماري بشكله القديم والجديد، وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات.

[1]. عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85،86.

2. **إنهيار الإتحاد السوفياتي:**

إن إنهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1989، وتوحيد الألمانيتين قد أحدث صدمة شاملة على المنظومة السياسية العالمية تبعتها إرتدادات عكسية للمنظومة الإقتصادية، إذ فرض هذا التغير على العديد من الدول بما فيها الجزائر إعادة النظر في سياساتها الإقتصادية، إضافةّ إلى رفع الدول المصنعة لأسعار منتجاتها المصدرة إلى دول النامية.

3. **الأزمة البترولية لسنة 1986:**

أثرت أزمة البترول لسنة 1986 على الإقتصاديات الدول، ولاسيما التي تعتمد ميزانيتها على إيرادات المحروقات مثل : الجزائر، حيث وصل سعر البرميل النفط إلى 15 دولار بعدما كان سعره في نهاية سنة 1985 نحو 30 دولار، بإضافة إلى ظهور عدة دول منتج للبترول خارج منظمة OPEP.

ثانيا: الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر[1]

التغير على مستوى الأوضاع العالمية لم ترافقه إجراءات تصحيحية من طرف السلطات الجزائرية، وهذا ناتج عن عدم وجود ميكانيزمات للتكيف مع المحيط الدولي، الأمر الذي أثر سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد وزاد من حدة المشاكل، وذلك حسب الاتي:

1. **تفاقم أزمة المديونية:**

الجزائر وعلى معظم غرار الدول العالم الثالث عانت ومازالت تعاني من معضلة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الإقتصاد الوطني، ويعود سبب هذه المشكلة إلى السياسات المبتهجة بعد الإستقلال:

- فقد وضعت مخططات تنموية قائمتا أساسا على الصناعات الثقيلة هذه تتطلب مبالغ باهظة لتجسيدها، وبنظر إلى كون الجزائر حديثة الإستقلال لجأت إلى الإستدانة لتمويل هذه المشاريع؛
- إرتفاع معدلات الفائدة، أو ما يعرف بتطور معدل خدمة الدين الخارجي، فكما هو معلوم فعند الإقتراض تلتزم الدولة المدنية إزاء هذه الدول والهيئات الدائنة بتسوية هذه القروض عن طريق عملة البلد

[1]. بن طيب زهية، **تحرير التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة الماجيستير في القانون، (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص: 40،43.

الدائن، فضلا عن إلتزامها بدفع فوائد عن هذه القروض، ولقد إستترفت معدلات خدمت الديون المتصاعدة الجزء الأكبر من إحتياطات الجزائر من ذهب والعملات الأجنبية؛

2. **عجز ميزان المدفوعات:**

تعاني الجزائر منذ فترة وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ورغم أن السبب في العجز يعود إلى عدة أسباب، كإنخفاض أسعار المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الوسطية التي تلزم لدوران عجلة الإنتاج حيث ظلت الجزائر تستورد وتستهلك وتستثمر بشكل بكثير عما تنتج وتصدر وتدخر.

وقد عرفت الجزائر مند سنة 1986 تدهورا كبيرا في معدلات التبادل بسبب تدني الملحوظ لسعر الصادرات، إذ بلغ سعر البرميل حوالي 10 دولارات أمريكية، الأمر الدي أدى إلى خسارة، قدرت بحوالي 45% من إيرادات الصادرات، وبالمقابل عرف سعر الواردات إستقرارا، وإرتفاع في حجم الواردات من المواد الغذائية الإستهلاكية والمواد الضرورية للإنتاج.

3. **التضخم:**

إن عدم نجاح السياسات الإقتصادية المبتهجة والإختلالات التي سادت طرق التسيير، أدت إلى ظهور مشكلة التوازنات المالية الداخلية، ويتجلى هذا في التضخم حيث أصبح العرض لا يستطيع مواكبة الطلبات التي كانت في السوق.

إن فشل نموذج التنمية التي إتبعتها الجزائر عقب حصولها على إستقلالها، بإعتبار أن الإستراتجية التنموية المعتمدة لم توفر شروطا موضوعية تتلاءم وخصوصيات إقتصادياتها وإعتمادها على الإديولوجية أكثر منه على الواقعية، جعل من سياسة المبتهجة غير نافعة، وبالتالي أضحى التغير يفرض نفسه وتحرير الإقتصاد الوطني وفروعه كقطاع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها.

المطلب الثاني: أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي بات الإقتصاد الوطني يعاني منها، وما تجدر الإشارة إليه هو أن الإقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص شهد ظرفا إستثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيد الخارجي فتدهور ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد، ومن هنا أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة ما

بعد البترول التي سنتناولها أولا أما ثانيا فتطرقنا إلى التحكم في التضخم، وثالثا تطرقنا إلى التحسن من نوعية المنتجات، ودلك حسب الترتيب الآتي:[1]

أولا: الإعداد لمرحلة ما بعد البترول

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الإقتصاد الوطني، حيث يمثل ما نسبته 98% من مجموع الصادرات، وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، فيعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية، ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الإقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، ومع تدهور السوق البترولي وإنعكاساتها السلبية على إقتصاديات البلاد، أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسة الإقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل، كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغدائية التي باتت تثقل كاهل الإقتصاد الوطني، والعمل على تنويع الصادرات للتحضير لمرحلة ما بعد البترول.

ثانيا: التحكم في التضخم

وذلك عن طريق إمتصاص فائض المعروض النقدي، عبر السياسة النقدية والإئتمانية بالقدر الذي يضبط معل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على إستقرار مستويات الأسعار، ويكون إمتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة، بدلا من الإعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة، كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لإمتصاص الفائض النقدي والإنفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها بإستخدام وإستغلال كل الطاقات المتاحة في هيكلها الإنتاجية.[2]

[1]. بن طيبة زهية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45،46.

[2] . https:// giem.kantakji.com/article/details/id/980.

ثالثا: تحسين الجودة

في الفترة السابقة كانت تهتم المؤسسات الوطنية بإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، ولابد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المشتري والمستهلك، ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إيجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسات، ولهذا فإن هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف أخر وهو الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، هذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الدي يجب أن يكون تنافسية لضمان بيع المنتجات بدون خسارة.

المطلب الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

لقد بدأت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي، في ظل سياق تميز بتحويلات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الإشتراكي كنموذج للتنمية في المعسكر الشرقي، في ظل نظام السوق كأسلوب للتنمية، وكذلك بتخلي دول العالم الثالث عن نهجها الإقتصادي الخاص بها بعد فشلها في تحقيق عملية التنمية، وإتباعها لنهج إقتصاد السوق.

ومن خلال الإصلاحات الإقتصادية التي تقترحها، فهذه البرامج تلعب دورا محوريا في تحرير التجارة الخارجية، لذلك سعت الجزائر إلى قيام بتحرير تجارتها الخارجية من خلال مرحلتين، مرحلة التحرير التدريجي من سنة 1990 إلى غاية 1993، والتي سوف نتناولها أولا من هذا المطلب، ومرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بداية من سنة 1990، وذلك حسب الآتي:

أولا: مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية الجزائرية (1990-1993)

لقد ظهرت إبتداء من أواخر سنة 1988 لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسات جديدة، أدت إلى ضرورة إنتهاج سياسة إقتصادية تعتمد على حرية السوق وإدماج الإقتصاد الوطني في الإقتصاد العالمي إنطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للإقتصاد الوطني، من شأنه تحرير التجارة الخارجية وإلى تفعيل دور المؤسسات كشريك إقتصادي يتمتع باستقلالية عن الدولة، بعدما كان الإقتصاد يسيطر عليه القطاع العام، وفي ظل تلك التحولات الإقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر في بداية التسعينات القرن الماضي، نجد أن دستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية، حيث نص على ما يلي:

- القضاء على إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ماعدا الميادين الإستراتجية؛
- حرية الإستيراد والتصدير لكل المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين مع الأجانب؛
- إخضاع السوق لآليات الطلب والعرض الحرة.[1]

وعلى هذا الأساس وضعت قوانين تسمح للدولة من أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات الإقتصادية حسب إستراتيجيتها، ولهذا الغرض أصدرت وعدلت عدة نصوص قانونية من أهمها:

1. قانون10/90 المؤرخ في 14 أفريل1990، المتعلق بقانون النقد والقرض:[2]

حيث يعد هذا القانون مؤشر من مؤشرات الإصلاح الإقتصادي، وتتجلى بعض المبادئ التي جاء بها هذا القانون في مجال إصلاح أو تحرير التجارة الخارجية، في ما يلي:

- منح البنك المركزي الإستقلالية التامة؛
- إعطاء أكبر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات؛
- تناقص إلتزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية؛
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات؛
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد؛
- تمكين البنوك الأجنبية من مزاولة أنشطة تجارية طبقا لنص المادة 45 من هذا القانون؛

2. قانون رقم 16/90 المؤرخ في 07 أوت 1990، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة1990:[3]

من جملة المبادئ التي أتى بها هذا القانون هي ما يلي:

- تضمن إدخال نظام يتمثل شركات الإمتياز وشركات البيع بالجملة، مما ساعد بشكل كبير في تفتيت إحتكارات الإستيراد؛

---

[1]. بن ديب عبد الرشيد، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية–حالة الجزائر**– رسالة دكتور في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص: 437.

[2]. القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14أفريل1990، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، الصادر في18 أفريل1990، ص:520.

[3]. قانون رقم 16/90 المؤرخ 07أوت1990، **المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد24، الصادرة في15أوت1990، ص: 1100.

➢ فيما يخص ما نصت عليه المادتين40 و41 من هذا القانون، التي أعادت الإعتبار لتجار الجملة والوكلاء، وتطبيقا لهاتين المادتين جاءت جملة من النصوص القانونية منظمة ومبينة من هم تجار الجملة والوكلاء ومهامهم؛

3. **النظام رقم 02/90 المؤرخ في 07 سبتمبر 1990، المتعلقة بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين:**[1]

وقد حدد هذا النظام في مادته الأولى الأشخاص الذين يحق لهم فتح وتشغيل حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك جزائري.

4. **قانون رقم 22/90 المؤرخ في 07 أوت1990، المتعلق بالسجل التجاري:**[2]

وقد كرس هذا القانون حرية إمتهان التجارة للشخص الطبيعي المتمتع بالحقوق المدنية وذلك لحسابه، وبإسمه شريطة أن لا يتنافى ذلك مع مبدأ المشروعية، حيث يكون مخالف لقانون، كل نشاط يخالف النظام العام ويمس بإقتصاد الوطني، وهذا ما تضمنته المادة الثانية من هذا القانون، كما أقرت هذه المادة الحرية للأشخاص المعنويين، حيث يمكن إنشاء الشركات التجارية بكل أصنافها.

ثانيا: مرحلة الإنتقال إلى تحرير الكامل للتجارة الخارجية بدأ من سنة 1994

لقد تضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأ تطبيقه، من قبل السلطات العمومية، إبتداء من سنة 1994 إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، إلا أن هذه المبادرات غالبا ما تتطلب مبالغ مالية ضخمة من أجل تفعيل تحرير قطاع التجارة الخارجية، غير أنه وبالرغم من المحاولات العديدة الهادفة إلى فك الحصار على التجارة الخارجية وتحريرها، إلا أن النتائج السلبية المحققة ميدانيا، إضافة إلى الظروف السيئة التي كانت سائدة في الوطن ولاسيما الأمنية، جعلت من الجزائر معزولة، وبالتالي لم تجد السلطات الحاكمة آنذاك سوى معاودة التعاقد مع الصندوق النقد الدولي، وقد تم فعل ذلك في 03 أفريل1994، ومن خلال هذا تم تقسيمها إلى ما يلي:

---

[1]. النظام رقم 02/90 المؤرخ في 07سبتمبر 1990، **المتعلق بشروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص معنويين**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد45، الصادرة في 24أكتوبر1990، ص: 1437.

[2]. القانون رقم 22/90 المؤرخ في 07أوت 1990، **المتعلق بالسجل التجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36، الصادرة في 21أوت 1990، ص: 1145.

1. إعادة التعاقد مع الصندوق النقد الدولي (الإتفاق الإستعدادي الثالث):

عقد هذا الإتفاق في أفريل من سنة 1994، حيث صرح الصندوق النقد الدولي على إتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النية، مما يؤكد على قبوله بمحتوى برنامج التثبيت، وتمثلت الخطوط 0العريضة للإتفاق فيما يلي:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية، مع إستمرار حساب سعر الصرف وفق معدل ثابت؛
- تحرير التجارة الخارجية وذلك بالإبتعاد الكلي عن كل القيود الكمية للصادرات والواردات وذلك بتحديد مستوى أدنى للواردات قصد إدماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي؛
- تحرير الأسعار الداخلية وهي نتيجة حتمية لإنخفاض قيمة العملة الوطنية؛
- تحسين مدخول الشبكة الإجتماعية، ويتمثل في تعديل التعويض المقدم من طرف الأشخاص بدون دخل، بنظام ذو نشاط ومنفعة عامة والمساعدات العائلية؛
- تطهير المؤسسات والبنوك العمومية وتشيع الإنتاج؛[1]

2. إتفاق التمويل الموسع أو برنامج التصحيح الهيكلي ماي 1995-أفريل 1998:[2]

ومع نهاية مدة الإتفاق السابق وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مضطرة إلى إعادة التفاوض مع الصندوق النقد الدولي مرة أخرى، ولأن الأوضاع زادت تأزما، وفي 22 ماي1995 وافق الصندوق النقد الدولي على التعاقد مرة أخرى مع الجزائر وهذه المرة مدة التعاقد تدوم من 22ماي 1995 إلى 21ماي1998، وجاء الإتفاق بعد الأشواط التي قطعتها الجزائر في مجال الإصلاحات، وأهم محاور هذا البرنامج نلخصها في ما يلي:

السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال إمتصاص فائض السيولة للحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الإئتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية بجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال، وخفض أو إلغاء الإئتمانات التفصيلية للقطاعات معينة.

[1]. بن طيبة زهية، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2]. بن شهرة مدني، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

تحرير الأسعار:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية، وحدد البرنامج ثلاث سنوات لتحرير أسعار كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل تم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و1996، بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994 يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها إلى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازي وإرتفاع أسعارها مقارنة مع السعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشيع التهريب إلى الدول المجاورة وهو ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية.

تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الإقتصاد الوطني أكثر إنفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والإتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأس المال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

المبحث الثاني: سعر الصرف في الجزائر

تطور نظام الصرف في الجزائر يرتبط إرتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، وتميز في كثير من الأحيان بالتسيير الإداري والبعد عن الواقع الإقتصادي، حيث مر الإقتصاد الجزائري بمراحل التنمية التي تطلبت نظام تسيير مخطط مركزي يهدف إلى تنمية إقتصادية تتطلب إستثمارات معتبرة يجب إنجازها بوتيرة سريعة، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في إستقرار سعر صرف الدينار لمدة طويلة.

المطلب الاول: تطور نظام الصرف في الجزائر

عرف الإقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف إنطلاقا من نظام الصرف الثابت وصولا إلى نظاما لصرف المرن، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف يحدد في إطار غير واقعي، إذ يمكن تلخيص أنظمة تسعير الدينار الجزائري عبر المراحل الرئيسية التالية:[1]

أولا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964_1973)

إنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الإستقلال مباشرة، وفي هذه الفترة كان كل بلد عضو في الصندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة لوزن محدد من الذهب، بصفة الجزائر عضو في هيئة برايتن وودز حددت سعر صرف الدينار الجزائري 1دج=1فرنك فرنسي والذي يساوي 180ملغ من الذهب، وإستمر على هذا الحال إلى غاية 1969 أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الامريكي، رغم ذلك إستمر إرتباط الدينار بالفرنك لكن لما يتبعه في الإنخفاض حيث أصبح 1 دج =1.25 ف ف أو 1 ف ف = 0.8 دج بين 8 اوت 1969 وديسمبر 1973، لقد أدى تدهور العملة الفرنسية إلى تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، كما إقترن هذا

[1]. سي محمد فايزة، **إختلال سعر الصرف الحقيقي–فعالية سعر الصرف الموازي– دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974–2012)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص:97.

بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة نتيجة لانهيار برايتن وودز مما أدى إلى قيام السلطات النقدية في الجزائر بتغيير نظام التسعير للدينار.[1]

ثانيا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974_1987)

عقب إنهيار نظام الصرف الثابت لجأت السلطات النقدية الجزائرية إلى تعويم عملتها من خلال ربطها بسلة من العملات وتم ذلك في جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلة من14 عملة صعبة والمشكلة لهيكل المدفوعات، أي العملات التي تتم بها التسوية، وإستعمال الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي العملات من السلة.

الهدف من نظام ربط الدينار بسلة من العملات الذي إتبعته الجزائر هو ضمان إستقرار الدينا، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الإقتصادية والمالية. و نظرا للعوائد البترولية المعتبرة والإمكانية المريحة للجوء إلى الديون الخارجية في ضل نظام إحتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بوادر السوق السوداء للصرف تظهر شيئا فشيئا.[2]

ثالثا: التسيير الآلي لسعر الصرف

أدت الصدمة النفطية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى العجز التوأم، أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما أدخل الإقتصاد الوطني في حالة ركود جراء تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، وقد بين الوضع الجديد أن المشكل ليس ظرفيا بقدر ما هو هيكلي وذلك لعدم قدرة الإقتصاد على تصحيح نفسه تلقائيا بما يتناسب مع الوضع الجديد، مما يبين أن النموذج المتبع خلال عقدين قد بلغ حدوده، مما يتطلب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

---

[1]. محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

[2]. محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد4، دون سنة النشر، ص: 244.

وقد تمثل الهدف الرئيسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الإعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيد الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يكون ممكنا إلا بإستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، وهذا ما أوجب القيام بإجراءات متزامنة على الصعيد الداخلي والخارجي مع بقاء الهدف النهائي ممثلا في تحقيق قابلية الدينار للتحويل، وكان هذا ما إستهدفته السلطات النقدية منذ منتصف التسعينات، أي أن تتوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملات الجارية بعد 3 سنوات أو بداية من 1994 على أقصى تقدير، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي،[1] وقد تمثلت عملية تعديل سعر الصرف وفق الطرق التالية:

1.الإنزلاق التدريجي: قامت هذه المرحلة على تنظيم إنزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من 1987 إلى 1992. وخلال هذه الفترة إنتقل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار الواحد إلى 10.476 دج/دولار نهاية ديسمبر 1990 و15.889 دج/دولار نهاية جانفي 1991 ثم 16.595 دج/دولار في نهاية فيفري من نفس السنة ثم 17.8 دج/دولار نهاية مارس 1991، أي أن قيمة الدينار إنخفضت في ثلاثة أشهر ب 70% .هذا دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية، إلى أنه بدأ التخفيض الصريح بداية ديسمبر 1991.[2]

2.التخفيض الصريح:[3] قرر مجلس النقد والقرض في بداية سبتمبر 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الإستعداد الإئتماني، وذلك بنسبة 22 % ليصل إلى 22.5 دج/دولار ولقد تميز سعر الصرف الدينار بالإستقرار على هذه النسبة.

إن الإستقرار الذي عرفه سعر الصرف بين أيلول 1991 وأدار 1994 لم يكن يقابل أساسيات الإقتصاد الوطني، فقد وقعت صدمات في شروط التبادل بالإضافة إلى التوسع في السياسات الميزانية والنقدية أدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى السائد لدى شركائها التجاريين،

---

[1].محمد أمين بربري، **مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية–دراسة حالة سعر الصرف الدينار الجزائري–** مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد9، 2011، ص:55.

[2]. سمير آيت يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص:65،66.

[3]. لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص ص: 296،298.

وبالتالي فإن قيمة الدينار قد ارتفعت ب 50 % بين تشيرين الأول 1991 و1993، بينما إرتفعت النسبة بين السعر والسوق الموازي والسعر الرسمي في أوائل 1994 إلى أربعة أضعاف بعد أن كانت قد إنخفضت بخمس أضعاف تقريبا في منتصف الثمانينات وإلى ضعفين سنة 1991.

وقبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 1994/04/10 و بدون سابق إعلان أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي إتخذه مجلس النقد والقرض 1994/04/10 وذلك بنسبة 40.17% بهذا القرار أصبح سعر الصرف 36 دج للدولار الأمريكي الواحد.

3.طريقة التسعير: تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار بداية من الثلث الأخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، وتعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي وإستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر صرف شبه حقيقي لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون إضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة بإحتياطات الصرف والسياسة النقدية.

4.سوق الصرف مابين المصارف (التعويم المدار لسعر الصرف): إشترط الصندوق النقدي الدولي في إتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين المصارف في نهاية1995 وقد أقيمت هذه السوق فعلا وباشرت نشاطها في بداية 1996.

يعتبر سوق صرف ما بين المصارف قسم هام من السوق النقدي هو المكان الذي يتم فيه التقاء العرض والطلب على العملات. تم تأسيسه من طرف البنك المركزي حسب القرار رقم 95-08 ليوم 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف والتعليمة رقم 79-95 ليوم 26 ديسمبر 1995 المتعلقة قواعد ووضعيات الصرف والتعليمة رقم 79-95 ليوم 27 ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم طريقة عمل سوق الصرف ما بين المصارف، الذي يهدف إلى معالجة جميع عمليات الصرف (بيع وشراء) على الحساب وللأجل بين العملة المحلية والعملة الأجنبية القابلة للتحويل بحرية كما يتم فيه أيضا تحديد سعر صرف

العملات عن طريق العرض والطلب. يشارك في هذا السوق كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تستطيع الحضور بصفة عارضي وطالبي العملات.[1]

المطلب الثاني: سوق الصرف الموازي في الجزائر

تشكل كل من تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة وقسنطينة نقاطا أساسية لبيع وشراء العملة الصعبة في السوق الموازية، التي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الإقتصاد الوطني، فقد شاع إنتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، يطور عادة هذا السوق نظرا لقلة العملة، أين يصبح البنك المركزي عاجزا على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة فيدفع من يرغب في الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها، وهذا يشجع بدوره مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.[2]

أولا: أسباب تنامي سوق الصرف الموازي في الجزائر

يمكن ذكر أهم الأسباب التي ساعدت على تنامي هذا السوق في الجزائر فيما يلي:[3]

1.المركزية في الحصول على العملة الصعبة: إذ لا توجد سوق حرة رسمية يمكن تحويل العملة فيها بدون قيود، وإنما يقتصر الأمر فقط حكرا على البنوك وبمبالغ محددة.

2.تحديد الحد الأقصى للمبلغ القابل للتحويل إلى العملة الصعبة: فالسلطات الجزائرية تحدد المبلغ الأقصى القابل للتحويل من الدينار إلى العملة الصعبة ب15000 دج لمن يريد السياحة في الخارج، ويحق لكل مواطن جزائري أن يستبدل المبلغ مرة واحدة في العام.

3.المشكل الأساسي المتعلق بالمستوردين: يواجه المستوردون صعوبة كبيرة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة من أجل تمويل عملياتهم التجارية، فقيمة العملة الصعبة المسموح به يقدر ب 7500 أورو تقريب 75 مليون سنتيم إذا اعتبرنا أن 1 أورو = 100 دج، وهو مبلغ جد ضئيل مقارنة مع

---

[1]. سمير آيت يحي، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[2]. قارة ملاك، **إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال**، أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، فرع الإقتصاد المالي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص: 142.

[3]. المرجع السابق، ص: 143.

العمليات التجارية التي يقوم بها المستورد، مما يدفعه إلى اللجوء للسوق الموازي من أجل الحصول على المبلغ الذي يريد من العملة الصعبة بدون قيود أو شروط.

4.ضعف الجهاز المصرفي الجزائري: تعاني الجزائر من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه، هذا الضعف قد سجل تطورا مذهلا في الإنتقال من المظهر الرسمي إلى المظهر الغير الرسمي.

ثانيا: مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر:

أهم مصادر التمويل لسوق الصرف الموازي هي:[1]

1.المغتربين و المتقاعدين المغتربين: وتعتبر أكبر فئة ممولة للسوق الموازي في الجزائر، إذ ونظرا لعدم تشديد الرقابة من قبل مصالح الجمارك في المطارات الجزائرية على العملة الصعبة التي يحملها المغتربين، إنما الإكتفاء فقط بما يقدمه المسافر من تصريح عن قيمة صغيرة من العملة الصعبة، مما يفتح مجالا أمام المغتربين لتداول كميات كبيرة من العملة الصعبة في السوق الموازي قصد الإستفادة من هامش ربح معتبر.

2.العمال أجانب: عادة ما يدفع الراتب للعمال الأجانب بالعملة الصعبة، فيقوم هؤلاء العمال بتحويل جزء منه إلى عائلاتهم في مواطنهم الأصلية، أما الجزء المتبقي في غالب الأحيان يتم بيعه في السوق الموازي من أجل الاستفادة من الدينارات الباقية.

3.السياح: يعتمدون نفس طريقة المغتربين ،بالإضافة إلى مصادر أخرى تساعد بشكل كبير في تمويل سوق الصرف الموازي كالتهريب، التجارة بالأسلحة ،...إلخ.

[1]. بوزيد بورنان، **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الإحتياطات الوطنية–دراسة حالة الجزائر**– رسالة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2015/2014، ص: 192.

ثالثا: نتائج ظهور سوق الصرف الموازي

يمكن إيجازها فيما يلي:

- وجود كمية كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص خاصة المهاجرين تنشط في السوق السوداء دون أن تتمكن البنوك من إستيعابها؛
- عدم خضوع عمليات الصرف غي السوق الموازي للضريبة بالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر؛
- سعر الصرف الموازي يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار حيث أنه في الموازي يتحدد حسب العرض والطلب؛[1]

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية إتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية إنطلاقها متزامنة مع أزمة 1986، وفي إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات إلى إسترجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الإقتصادية في الجزائر بأن تتجاوب مع هذا التغيير بشكل تدريجي كذلك، طمعا في انعاش وضعية العديد من المؤشرات الإقتصادية. مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام الصرف الجزائري، إنتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد منها:[2]

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛

---

[1]. بوزيد بورنان، مرجع سبق ذكره، ص192.

[2]. بربري محمد أمين، **سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة 1990-2003**، مذكرة ماجيستير علوم إقتصادية جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص ص: 120،122.

- الحد من نشاط وتوسع السوق الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تقوم بها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الإقتصاديين للتقرب أكثر من السوق الرسمي غير بعيد عن السوق الموازي؛
- يساهم في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر، وأشكال أخرى من الإستثمار إلى الداخل بحكم إنخفاض تكلفة إقامة المشاريع الإستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الإستثمار؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم إنخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الإعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة؛
- يعمل على ترشيد الإستهلاك بسبب أنه يساهم في إرتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الإستهلاك ومنه إنخفاض الواردات الغير الأساسية؛
- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الإقتصادية كتقليص نسبة البطالة ...إلخ؛
- يساهم في إستقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم إحتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن يستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في إقتصاد البلد؛
- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي أمام الأجنبي؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛
- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وضغوط المضاربة؛
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وتتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه إمتصاص بعض أثار الصدمات الخارجية التي لولاه لإنتقلت بكاملها إلى الإقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته؛
- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي إحتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الإستثمارات بطريقة مباشرة وغير مباشرة؛
- يساهم في تنشيط السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛

- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير على كل المتغيرات التي تمس الإقتصاد الوطني؛
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والإنتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الإندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛
- يساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات؛
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتوج الحلي؛
- يلزم المؤسسات الإقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على إتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية إتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (مخاطر الصرف)؛
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الأول: تعريف النمذجة القياسية ومراحلها

أولا: تعريف النمذجة القياسية

هو نموذج إقتصادي يتضمن إضافة إلى العلاقات النظرية الممثلة رياضيا بمعنى متغيرات عشوائية يتكون من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات.[1]

ثانيا: مراحل النمذجة القياسية[2]

إن أي بحث قياسي لابد أن يمر بمراحل متسلسلة، تكون البداية بتعيين النموذج، ثم تليها مرحلة تقدير معلمات النموذج و تقسيمها، وفي الأخير إختبار مقدرة النموذج:

1.**تعيين النموذج:** تسمى أيضا مرحلة وضع الفروض، ويقصد بها صياغة العلاقات بين المتغيرات محل البحث صياغة رياضية، وهذه المرحلة تتطلب المرور بخطوات أهمها تحديد متغيرات النموذج، تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

2.**تقدير معلمات النموذج:** هي مرحلة إختبار الفروض، ويمتد الباحث في ذلك على بيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتنطوي هذه المرحلة بدورها على الأقل في تجميع البيانات وإختبار طريقة القياس الملائمة.

3.**تقسيم معلمات النموذج:** بعد إنتهاء مرحلة تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج، يتم اللجوء إلى بعض المعايير التي يتم وقفها معرفة إذا ما كانت هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الإقتصادية أم لا وذلك بالاعتماد على:

---

[1]. بوعظم وليد، **دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر 1990-2015)**، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل الشهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.

[2]. نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادى الإقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص ص: 15، 17.

- **المعايير الإقتصادية:** وهي تتعلق بإشارة المعلمات وحجمها، حيث أن هذه النظرية تضع شروطا حول حجم وإشارة هذه المعلمات، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية الإقتصادية مسبقا فإن هذا قد يكون مبررا لرفض هذه المعلمات ما لم نجد منطق يبرر ذلك.
- **المعايير اللإحصائية:** وهي التي تهدف إلى إختبار مدى وجود معنوية إحصائية لتلك التقديرات لمعلمات النموذج.

المطلب الثاني: أدوات تحليل السلاسل الزمنية

أولا: تعريف السلسة الزمنية:

هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.[1]

ثانيا: مكونات السلسلة الزمنية: تتكون السلسلة من عدة مركبات التي تساعدنا على معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها وإتجاهها حتى يصبح بإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، تتمثل في:[2]

1.الاتجاه العام:

هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور بميل سالب أو موجب، إلا أن هذا التطور لا يُلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة تكون مشاهدات السلسلة الزمنية تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أوسمتها الرئيسية، وهذه العلاقة قد تأخذ أشكالا مختلفة.

---

[1]. مكيد علي، **الإقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:279.

[2]. شيخي محمد، **طرق الإقتصاد القياسي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، نفس المرجع، ص ص: 196، 198.

2.التغيرات الموسمية:

هي التغيرات التي تحدث بإنتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات قصيرة المدى تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة، وكمثال عن هذه التغيرات العطل والإجازات، الإقبال على نوع الألبسة في فصل ما، إستهلاك المكيف في فصل الصيف ...إلخ.

3. التغيرات الدورية:

تنعكس هذه المركبة في السلاسل الزمنية الطويلة المدى، والتي تبرز إنتقال أثر الأحوال الإقتصادية مثلا، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنما يتراوح عادة بين ثلاث سنوات إلى عشرة سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف إختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو إتساع تقلباتها ومداها.

4.التغيرات العشوائية:

وهي تعبر عن تلك التذبذبات الغير منتظمة، وبمعنى آخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها، حيث تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلازل، إضراب العمال...الخ.

ثالثا: النماذج الخطية للسلاسل الزمنية:[1]

هدفها في هذا الجزء هو تقديم نماذج تشرح سلوك السلاسل الزمنية بواسطة قيمها الحالية والماضية.

1.نموذج المتوسط المتحرك MA

تكون كل ملاحظة من السلسلة الزمنية y_t، في سيرورة المتوسط المتحرك من درجة $q>1$ مفسرة بواسطة متوسط مرجح للأخطاء العشوائية التي نرمز لها ب (MA(q، وتكتب معادلتها على الشكل:

$$Y_t=\theta_0+\varepsilon_t+\theta_1\varepsilon_{t-1}+\theta_2\varepsilon_{t-2}+\cdots+\theta_q\varepsilon_{t-q}$$

[1]. شيخي محمد، مرجع سابق، ص ص: 226، 228.

حيث أن θ_q ، .....، θ_2، θ_1 ،θ_0 هي معالم النموذج التي يمكن أن تكون موجبة أو سالبة و ε_{t-q} ،.....، ε_{t-1}، ε_t متوسطات متحركة لقيم الحد العشوائي في الفترة **t** والفترات السابقة.

نفرض أن الأخطاء مفسرة بواسطة سيرورة الإضطراب الأبيض، وكحالة خاصة هذه الأخطاء مستقلة ومتمثلة التوزيع **i.i.d**، إذا كانت:

$E(\varepsilon t) = 0$ ، $var(\varepsilon t) = \sigma t$ ، $E(\varepsilon t \varepsilon t - q) = 0$ من أجل $K \neq 0$، *فإن وسط السيرورة* **MA(q)** يكون مستقل عن الزمن ***t*** ما دام $E(y_t) = \theta_0$ ، ليصبح التباين المشترك لهذه السيرورة:

$$E(y_t y_{t-k}) = E[y_1 - k(\theta_0 + \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots + \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

أي

$$Y(k) = E(\varepsilon_t \, \varepsilon_{t-q}) = o, \; k \neq 0$$

لتكن السيرورة MA(q)، الممثلة بالمتوسط θ_0 وتباين الأخطاء σx أما التباين $y(0)$ لسيرورة المتوسط المتحرك (k=0)، ذي الدرجة q.

2. نماذج الإنحدار الذاتي Autorégressive Models (AB):[1]

طبقا لهذه النماذج تكون الملاحظة الحالية y_1، مفسرة بواسطة متوسط الترجيح للملاحظات الماضية إلى فترة التأخير من الدرجة p مع الأخذ بعين الإعتبار حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية، ونسمي ذلك بنموذج الإنحدار الذاتي للسلسلة الزمنية y_1 ذي الدرجة p.

يكتب نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة p على الشكل:

$$Y_t = \emptyset_0 + \emptyset_{yt-1} + \theta_0 Y_{t-2} + \cdots .. + \emptyset Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

بمعنى:

[1] . Bresson, G et Michaud, G.C.(1995), econométrie des séries temporelles théorie et applicatioun, paris, P.U.F.

$$Y_{t=} \emptyset 0 + \sum_{i=1}^{p} \emptyset yt - 1 + \varepsilon_t$$

حيث y_1: قيمة المتغير في الفترة الحالية t، ε_t : حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية t، y_{t-p} ،.....y_{t-2} ،y_{t-1}: قيم المتغير في الفترات السابقة: $\emptyset_0$ ثابت.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

- **سعر الصرف:**

الشكل رقم (7): المدرج التكراري لسعر الصرف

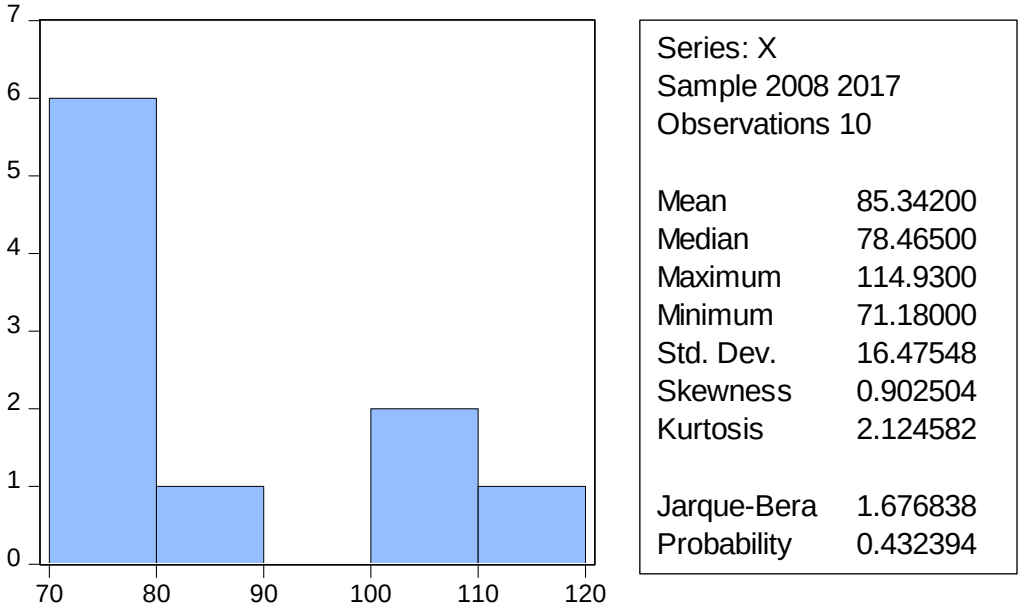

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال المدرج التكراري، أن سعر الصرف وصل إلى متوسط قيمة 8534200 مليار دولار، ووسيط القيمة إلى 7846500 مليار دولار، وأعلى قيمة لسعر الصرف وصلت غلى 1149300 مليار دولار، أما أصغر قيمة 7118000 مليار دولار، بمعامل إلتواء قدره 0.902504، ومعامل التفرط 1.676838.

- **الصادرات:**

الشكل رقم (8): المدرج التكراري لصادرات

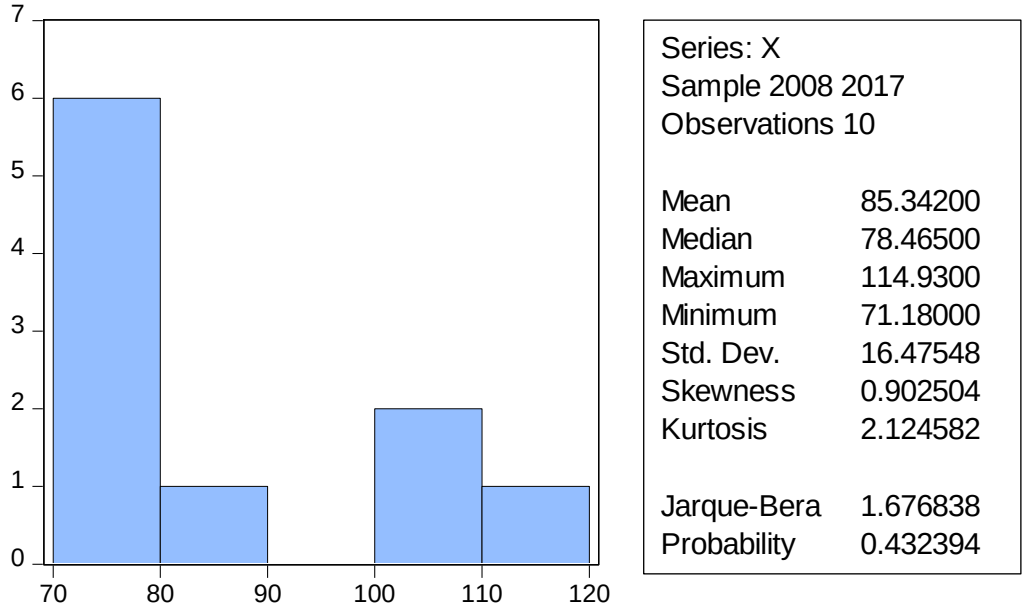

المصدر: من إعداد الطالبين.

نلاحظ من خلال المدرج التكراري لصادرات أن متوسط القيمة 85 دولار، وقيمة وسيطية قدرت ب 78 دولار، كما كانت أعلى قيمة 114 دولار تقابلها أصغر قيمة 71 دولار بمعامل إلتواء 0.90، ومعامل تفرطح 1.67.

الرسم البياني للسلسلتين الزمنيتين:

يظهر من خلال النظرة العامة للسلاسل الزمنية في المستويات أنها غير مستقرة لاحتوائها على اتجاه عام جليا من خلال المنحنيات الممثلة لهذين السلسلتين:

الشكل الرقم(9): المنحنى البياني للسلسلة الزمنية لسعر الصرف

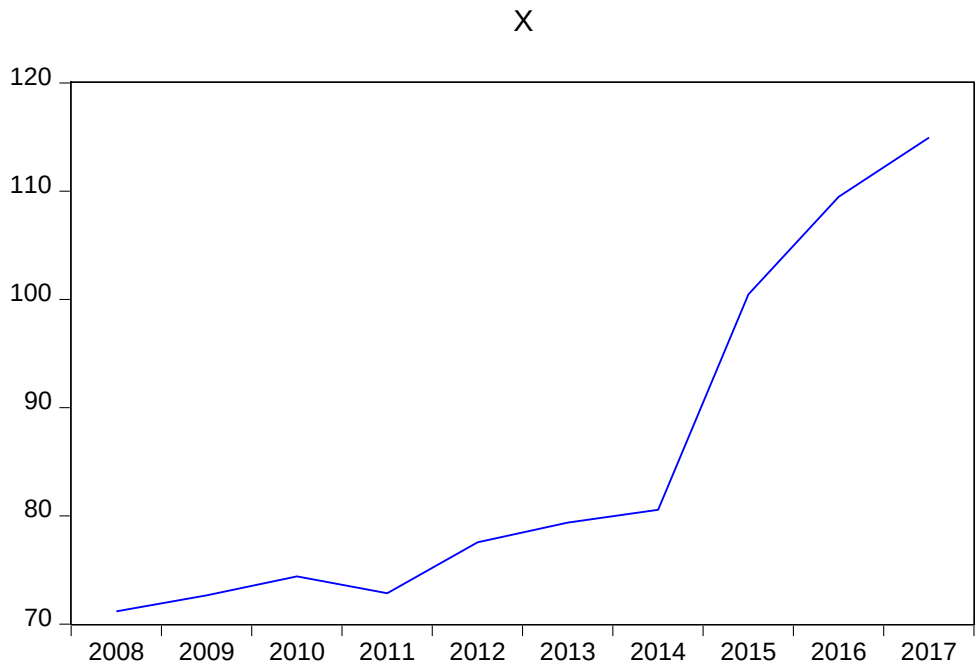

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على برنامج eviews

الشكل رقم(10): المنحنى البياني لسلسلة الزمنية لصادرات

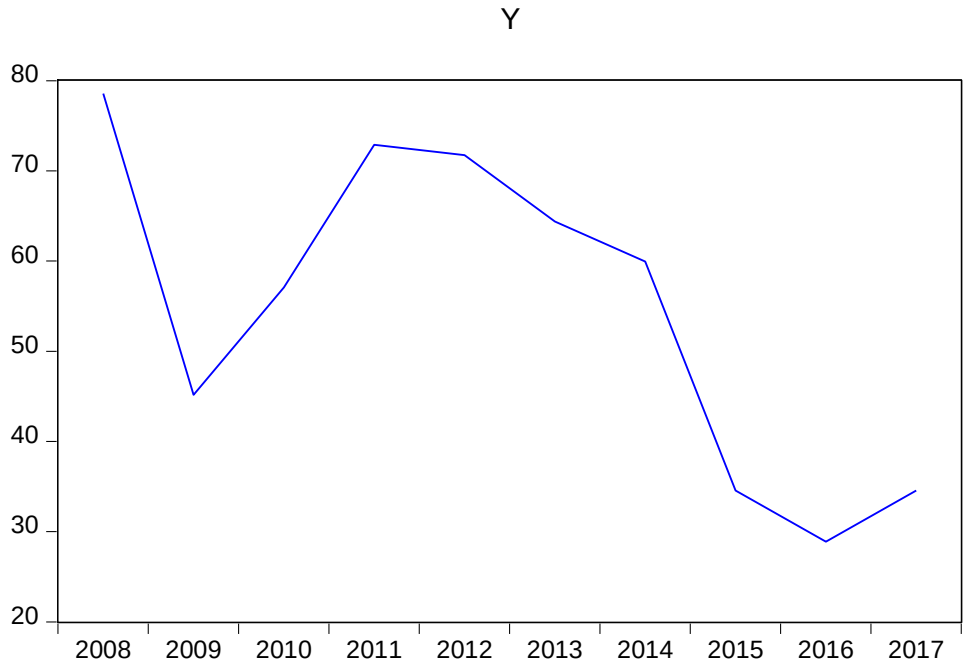

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على برنامج eviews

كما نلاحظ إرتفاع في سلسلة سعر الصرف من سنة 2008 إلى سنة2010 التي إنخفضت فيه سلسلة الصرف، ثم رجع سعر الصرف في الزيادة وأستمر في الزيادة.

أما فيما يتعلق بسلسلة الزمنية لصادرات فإننا نلاحظ إنخفاض الصادرات من سنة 2008 حتى سنة 2009 ثم رجعت الصادرات في الإرتفاع ولم يدم طويلا حتى سنة 2011 التي بدأت بإنخفاض حتى سنة 2016، ثم رجعت الصادرات في الإرتفاع من سنة 2016 إلى سنة الأخيرة من الدراسة 2017.

1. اختبار الإستقرارية لسلسلة أسعار الصرف:

لإختبار إستقرارية سلسلة أسعار الصرف نقوم بتطبيق إختبار جذر الوحدة المتمثل في إختبار ديكي- فولر المطور (ADF) مقابل الفرضية التالية:

H_0: السلسلة لها جذر وحدوي أي أنّها غير مستقرة.

H_1: السلسلة ليس لها جذر وحدوي أي أنّها مستقرة.

الجدول رقم (3): إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لسعر الصرف

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأثر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
سعر الصرف	$T_c = 1.717537$	$T_{tab} = -4.450425$	0

المصدر: من إعداد الطالبين إعتماد على الملحق رقم (1).

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ قيمة الإحصائية المحسوبة لإختبار ADF هي $\tau_c = 1.717537$ وهي أكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -4.450425$

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 حول عدم إستقرارية هذه السلسلة.

من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة نقوم بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة ثمّ نقوم بإجراء اختبار ADF مرة أخرى فنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (4): إختبار إستقرارية السلسة الزمنية لسعر الصرف عند مستوى الأول.

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأثر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
سعر الصرف	T_c= −8.363302	T_{tab}= −4.773194	0

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبين إعتماد على الملحق رقم (2).

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ قيمة الإحصائية المحسوبة لإختبار ADF هي $\tau_c = -8.363302$ وهي أقل من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -4.773194$.

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه برفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 حول استقرار هذه السلسلة ونقول أنّ السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ونكتب $I(1)$.

2.إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لصادرات

نقوم بنفس العمل من أجل إختبار إستقرارية سلسلة الصادرات

الجدول رقم (5): إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لصادرات

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأثر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
الصادرات	T_c= −2.210301	T_{tab}= −4.773194	0

المصدر: من إعداد الطالبين إعتماد على الملحق رقم (3).

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ قيمة الإحصائية المحسوبة لإختبار ADF هي $\tau_c = -2.210301$ وهي أكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -4.773194$.

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 حول عدم إستقرارية هذه السلسلة.

من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة نقوم بإستخدام الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة ثمّ نقوم بإجراء إختبار ADF مرة أخرى فنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (6): إختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لصادرات عند المستوى الأول.

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأخر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
الصادرات	T_c= −2.916364	T_{tab}= −2.043968	0

المصدر: من إعداد الطالبين إعتماد على الملحق رقم (4).

من خلال الجدول رقم (6): نلاحظ قيمة الإحصائية المحسوبة لإختبار ADF هي $\tau_c = -2.916364$ وهي أقل من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -2.043968$.

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه برفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 حول إستقرار هذه السلسلة ونقول أنّ السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى ونكتب $I(1)$.

3. تقدير النموذج:

لتقدير النموذج يجب علينا الإعتماد على إختبار معنوية النموذج (إختبار ستودنت):

الجدول رقم (7): نتائج إختبار ستودنت لنموذج الصادرات.

	أسعار الصرفx	الصادراتy
إحصائية ستودنت	−4.243254	7.136428
الإحتمال	0.0028	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (5).

قد أثبتنا أنّ كل من السلسلتين غير مستقرتين بالتالي فإنّ نتيجة هذا الإنحدار زائفة (Régression fallacieuse) بالتالي فإنّ المعادلة المقدرة لا تتمتع بمعنوية ومصداقية إحصائية لإحتواء كلا السلسلتين على الإتجاه العام.

- **المعادلة المقدرة:** من خلال تقدير نتائج النموذج القياسي لأثر أسعار الصرف على الصادرات، تحصلنا على المعادلة التالية:

$$Y= c(1)+c(2)*x$$

$$Y= 131.9492- 0.904269*x$$

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (6).

- **الرسم البياني للأخطاء:**

بعد تقدير المعادلة نريد اختبار الاستقرار للأخطاء المتعلقة بالنموذج الانحداري المقدر فقمنا برسم المنحنى البياني لهذه الأخطاء الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): المنحنى البياني لسلسلة الأخطاء.

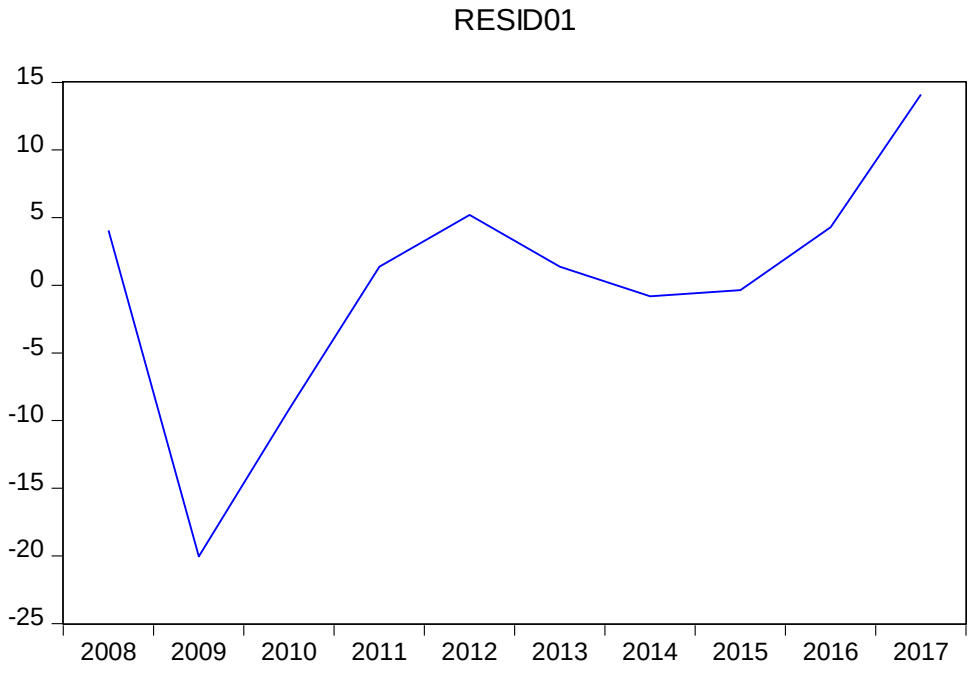

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنّ سلسلة الأخطاء تحتوي على اتجاه عام لأنها لا تتذبذب حول متوسط حسابي ثابت بالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

- **إختبار الإستقرارية للأخطاء :**

بإستعمال إختبار الجذر الوحدوي نريد معرفة وتأكيد عدم إستقرار سلسلة الأخطاء فتحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (8): إختبار سلسلة إستقرار الأخطاء

المتغيرة	مستوى المعنوية		درجة التأخر
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
الأخطاء	T_c= −3.333309	T_{tab}= −4.246503	**0**

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (7).

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -3.333309$ وهي اكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -4.246503$.

عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 حول عدم استقرار سلسلة الأخطاء.

- **دالة الارتباط والارتباط الجزئي لأسعار الصرف**

الشكل رقم (12): دالة الإرتباط و الإرتباط الجزئي x

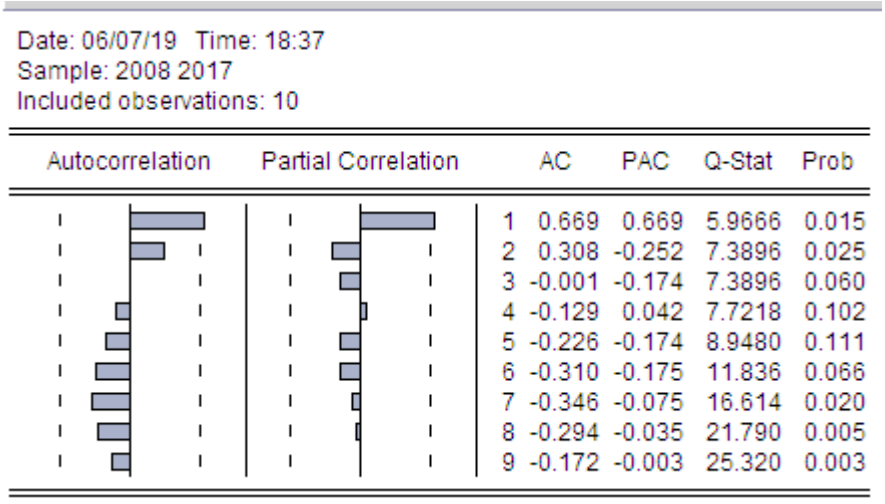

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (1).

نلاحظ من خلال منحنى دالة الإرتباط الذاتي والإرتباط الذاتي الجزئية المبين في الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي غير منعدمة ومستمرة في التناقص، بينما دالة الإرتباط الذاتي الجزئية هي ذات دلالة إحصائية (تختلف جوهريا عن الصفر) فقط من أجل فترة الإبطاء الأولى وعليه النموذج المناسب للنمذجة سلسلة أسعار الصرف هو على شكل نموذج إنحدار ذاتي من الدرجة الأولى أي $AR(1)$ وذلك بعد إعتماد معيار Akaike.

- **الإرتباط الذاتي والإرتباط الذاتي الجزئية للصادرات:**

الشكل رقم (13): دالة الإرتباط والإرتباط الجزئي y

Date: 06/07/19 Time: 12:39
Sample: 2008 2017
Included observations: 10

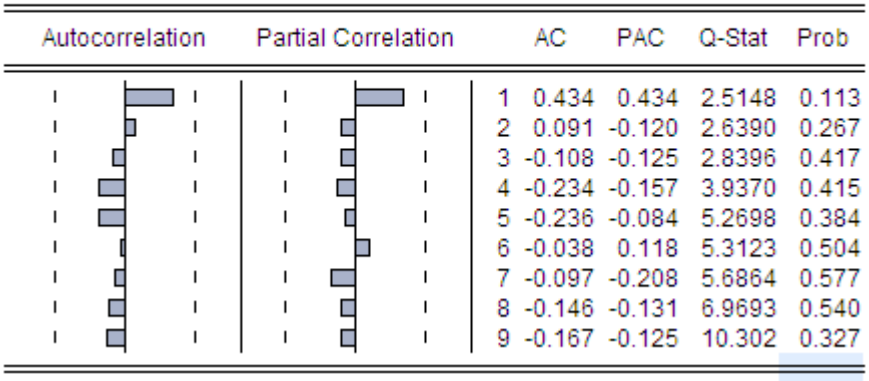

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.434	0.434	2.5148	0.113
		2	0.091	-0.120	2.6390	0.267
		3	-0.108	-0.125	2.8396	0.417
		4	-0.234	-0.157	3.9370	0.415
		5	-0.236	-0.084	5.2698	0.384
		6	-0.038	0.118	5.3123	0.504
		7	-0.097	-0.208	5.6864	0.577
		8	-0.146	-0.131	6.9693	0.540
		9	-0.167	-0.125	10.302	0.327

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (3).

نلاحظ كذلك من خلال منحنى دالة الإرتباط الذاتي والإرتباط الذاتي الجزئية المبين في الشكل أعلاه أن دالة الإرتباط الذاتي غير منعدمة ومستمرة في التناقص، بينما دالة الإرتباط الذاتي الجزئية هي ذات دلالة إحصائية (تختلف جوهريا عن الصفر) فقط من أجل فترة الإبطاء الأولى وعليه النموذج المناسب لنمذجة سلسلة الصادرات هو على شكل نموذج إنحدار ذاتي من الدرجة الأولى أي $AR(1)$ وذلك بعد اعتماد معيار Akaike.

النموذج Var:

يصف نموذج VAR نظام معادلات، يكون فيه كل متغير دالة في إبطائه وإبطاء المتغيرات الأخرى، ففي دراستنا القياسية هذه، يتضمن النظام متغيرين Y و X حيث أنّ المتغير Y في المعادلة الأولى دالة إبطائه Y وفي إبطاء المتغير الأخر في النظام Y وفي المعادلة الثانية المتغير Y دالة في إبطائه Y وفي المتغير الأخر في النظام Y وتسمى هاتان المعادلتان بما يعرف متجه الإنحدار الذاتي VAR (Vecteur Autorégressif).

وتعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_t = b_{10} + b_{11}Y_{t-1} + b_{12}X_{t-1} + \eta_{t_X}$$
$$X_t = b_{20} + b_{21}Y_{t-1} + b_{22}X_{t-1} + \eta_{t_Y}$$

إذا كان Y و X متغيران مستقران أي $I(0)$ فإننا نقدر نظام المعادلتين أعلاه بإستعمال طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية MCO لكل معادلة على حده.

من خلال إختبارات الجذر الوحدوي للسلسلتين حل الدراسة والمتعلقتين بسلسلة أسعار الصرف وسلسلة الصادرات وجدناهما غير مستقرتين وغير متكاملتين ثمّ قمنا بإستعمال الفروقات من الدرجة الأولى، فتحصلنا على سلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من المرتبة الأولى أي كل منهما من الشكل $I(1)$ ، وفي هذه الحالة يصبح النموذج VAR كما يلي:

$$\Delta Y_t = b_{11}\Delta Y_{t-1} + b_{12}\Delta X_{t-1} + \eta_{t_{\Delta Y}}$$
$$\Delta X_t = b_{21}\Delta Y_{t-1} + b_{22}\Delta X_{t-1} + \eta_{t_{\Delta X}}$$

بعدما قمنا بحساب قيم السلسلتين الجديدتين للفروقات أي (ΔY_t) , (ΔX_t) لأسعار الصرف و الصادرات، قمنا بحساب البواقي أي الأخطاء للنموذج الإنحداري الممثل للعلاقة بين السلسلتين الجديدتين، عند إختبار الجذر الوحدوي لهذه الأخطاء وجدناها غير مستقرة بالتالي تؤدي النتيجة إلى عدم وجود تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، وهو ما يبرر إعتمادنا في هذه الدراسة القياسية على إختيار نموذج متجه الإنحدار الذاتي بدلا من إعتماد نموذج متجه تصحيح الخطأ VEC.

مراحل اعتماد النماذج VAR:

تتلخص دراسة وتحليل النماذج VAR في الخطوات التالية:

أ. تحديد درجة إستقرارية السلسلتين الزمنيتين.
ب. تحديد درجة تأخير النموذج.
ج.تقدير النموذج.
د. دوال الإستجابة وتحليل التباين.
ه. دراسة السببية.

- **تحديد درجة إستقرارية السلسلتين:**

من خلال ما سبق وجدنا أن كلا السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى أي أنّ $x \sim I(1)$ وكذلك $y \sim I(1)$

- **تحديد درجة تأخير النموذج:**

$$Aic(p) = in\left[det\left(\left|\sum e\right|\right)\right] + \frac{2k^2.p}{n}$$

$$sc(p) = in\left[det\left(\left|\sum e\right|\right)\right] + \frac{k^2\, p\, in(n)}{n}$$

حيث: k عدد متغيرات النموذج.

n: عدد المشاهدات.

P: درجة التأخر.

$\sum e$: مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة للبواقي.

ونختار التأخر p الذي يوافق أدنى قيمة للمعيارين Ais و SC والجدول التالي يبرز النتائج التي تم التواصل إليها:

الجدول رقم (9): درجة التأخر

Aic	SC	P
14.97597	14.96051	**1**
13.73662	13.69026	**2**
10.87687	10.79960	**3**
−95.09259	−95.20077	**4**

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (8).

(ونظرا إلى صغر حجم العينة، فإنه يجب ان لا يتجاوز عدد الأخطاء 5)، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصغر قيمة لمعياري Aic و SC هي في حالة: p4.

- **تقدير النموذج Var:**

بالنظر إلى الملحق رقم (9) والملحق رقم (10) نستخلص مايلي:

Y= c(1,1) *y(−1)+ c(1,2)*x(−1)+ c(1,3)

X= c(2,1) *y(−1)+ c(2,2) *x(−1)+ c(2,3)

Y= −0.033941*y(−1) + −0.899312*x(−1)+127.8624

X= 0.0546005 *y(−1) + 1.100562 *x(−1) + −14.70964

نريد الأن التحقق من إستقرارية النموذج:

الجدول رقم (10) إستقرارية النموذج.

الجدور	المعلم
−0.211783	0.211783
−0.001451	0.0001451

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (10)

الشكل رقم (14): شروط إستقرار النموذجVar

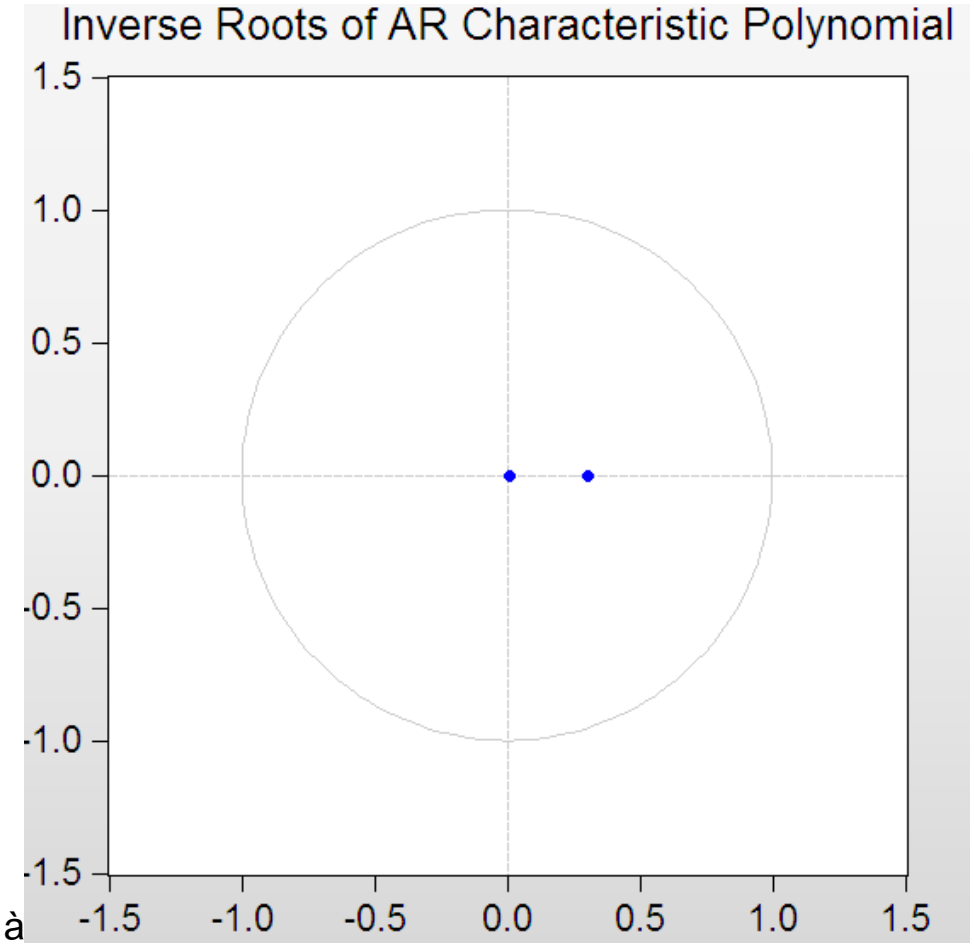

à

المصدر: من إعداد الطالبين.

من خلال الجذور المحسوبة في الجدول أعلاه ومن خلال الرسم نلاحظ أن الجذور تقع داخل دائرة الوحدة إذن النموذج مستقر.

إن النموذج المقدر في شكله المصفوفي يمكن تحويله إلى نظام معادلات كما يلي:

$$Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*X(-1) + C(3)$$

$$X = C(4)*Y(-1) + C(5)*X(-1) + C(6)$$

$$y = -0.033941*y(-1) - 0.899312*x(-1) + 127.8624$$

$$x = 0.054605*y(-1) + 1.200562*x(-1) - 14.70964$$

المصدر: من إعداد الطالبين بإعماد على الملحق رقم (11).

- **تحليل الصدمات ودوال الإستجابة:**

الشكل رقم (15) منحنى الصدمات ودوال الإستجابة

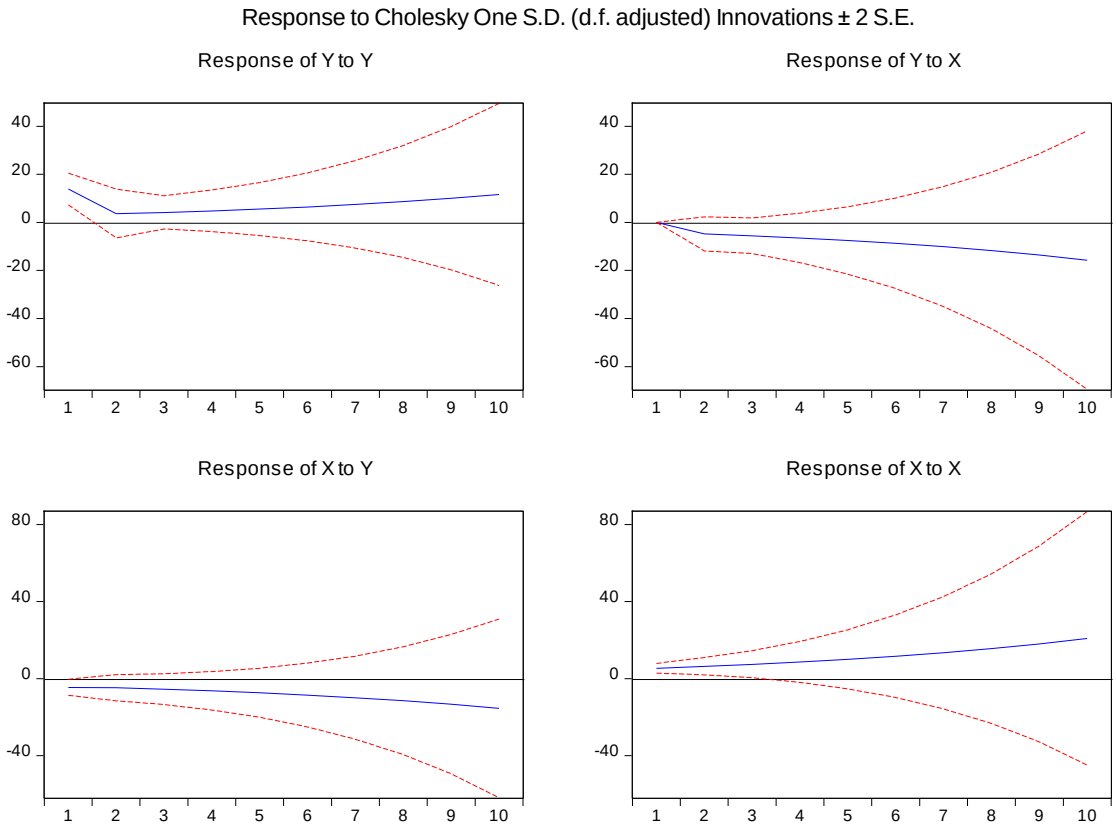

المصدر: من إعداد الطالبين بإعماد على الملحق رقم (12).

حسب تقدير دوال الإستجابة الممتدة على مدى 10 سنوات من خلال الشكل (14)، نلاحظ أن أن هناك إستجابة.

- **تحليل التباين:**

الشكل رقم (16): منحنى التباين.

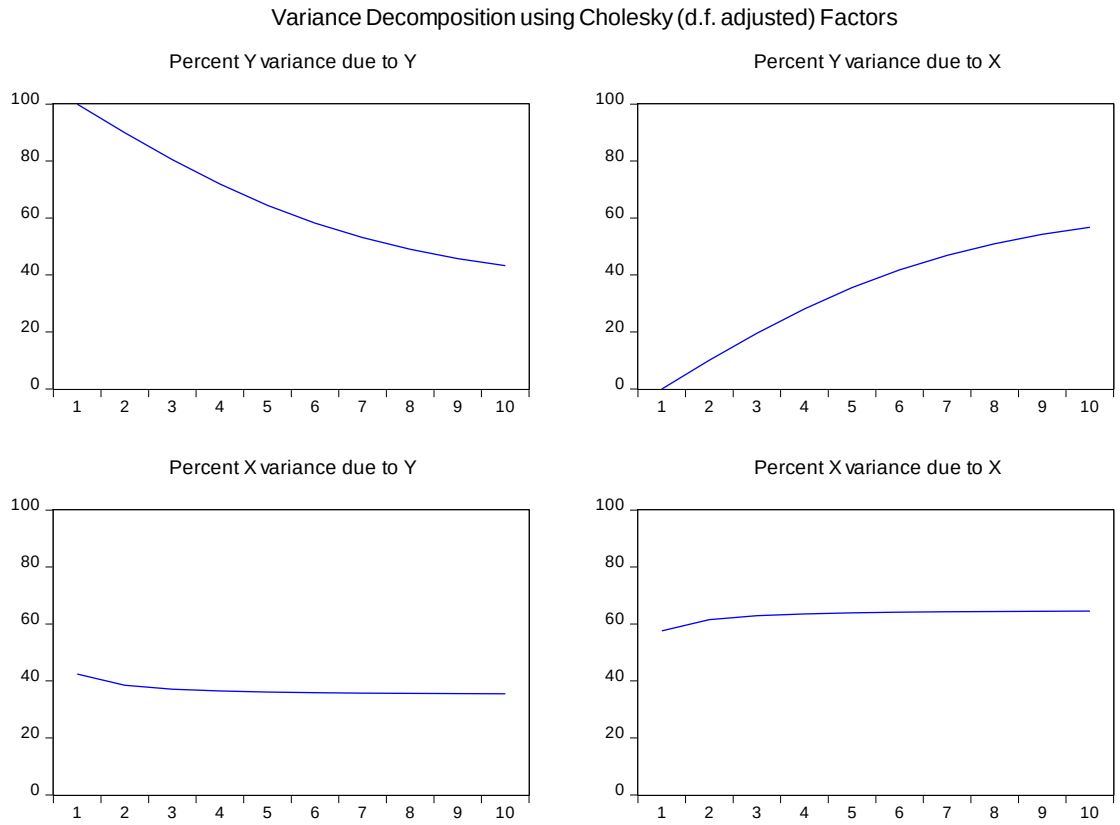

المصدر: من إعداد الطالبين بإعماد على الملحق رقم (13).

- **دراسة السببية:**

الجدول رقم (11): نتائج إختبار السببية بين سعر الصرف والصادرات.

	f-statistic	Prob
x لا يسببy	0.14114	0.8738
Yلا يسبب x	1.33216	0.0254

المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الملحق رقم (14).

بإستخدام مستوى معنوي 5% فإننا نقبل الفرضية والتي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرة x و y وذلك لأن الإحتمال المقابل للفرضية أقل من 0.05.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (11)، وبإعتماد على المستوى معنوية يساوي 0.05، (15%)يمكن القول بأنه هناك علاقة سببية بين متغيرة سعر الصرف و متغيرة الصادرات حيث أن

الإحتمال الموافق لإختبار فيشر والذي يساوي 0.8738 أكثر من 0.15 ومنه تغيرات أسعار الصرف تسبق تغيرات الصادرات، أي أن أسعار الصرف تساهم في تغيرات الصادرات.

خلاصة:

خاضت الجزائر أشواطا كبيرة في سبيل تحرير تجارتها الخارجية من كافة القيود، وذلك بداية من التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من سنة 1990 إلى غاية 1993 ،حتى وصلت إلى مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية سنة 1994، لكن هذا التحرير لم يكن إختياريا بمحض إرادتها بل فرضته التطورات الدولية في إطار العولمة الإقتصادية من جهة، والتطورات الداخلية من جهة أخرى.

كما عرف الدينار الجزائري عدة تطورات خلال مرحلتين تخللتهما إصلاحات وبرامج إقتصادية هامة قصد النهوض بالإقتصاد الوطني، ومر سعر صرف الدينار الجزائري بأنظمة عديدة بداية من نظام الصرف الثابت وصولا إلى نظام الصرف المرن، قد عانت الجزائر من مشاكل وأزمات بعد ظهور سوق الصرف الموازي بسبب قوانين وسياسات الدولة في إطار المحافظة على العملة الصعبة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تسعى جميع الدول العالم في عالم متغير سريع التطور في شتى المجالات، إلى الأخذ بأسباب التقدم عن طريق الإستفادة من إمكانياتها ومواردها المتاحة، وتعد التجارة الخارجية بمثابة الأداة التي تعكس إستراتيجياتها أو المؤشر الذي يعكس خيارات الدولة ومراحل تطورها، لكي تواكب هذه التغيرات يجب عليها تحرير التجارة الخارجية وفتح مجالات التعامل في سوق سعر الصرف سواء من خلال أوراق مالية أو في العملة الصعبة وهذا من خلال ما يتماشى مع هذه التطورات.

ولقد شهدت الجزائر شأنها في ذلك شأن باقي دول العالم تطورات عديدة منها إنتقال إلى نظام إقتصاد السوق والسعي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لذا كان لزاما عليها أن تتحكم في الوسائل وطرق التجارة الخارجية وعناصرها (سعر الصرف وسوق الصرف).

أولا: إختبار الفرضيات

تم استخلاص نتائج الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

الفرضية الأولى: سعر الصرف له تأثير سلبي على إجمالي الصادرات

والتي تنص على وجود أثر سلبي على الصادرات الجزائرية هي فرضية خاطئة فقد اثبتت الدراسة انه توجد علاقة ايجابية بين سعر الصرف والصادرات.

الفرضية الثانية: التجارة الخارجية مرت بعدة صعوبات من خلال تعاقدها مع الصندوق النقد الدولي

وبعد دراستها وإختبارها تم إثبات صحتها، قد مرت تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بعدة مراحل بداية من التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990 –1993) وصولا إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية 1994 و قد تضمنت هذه المراحل قوانين و سياسات الدولة الجزائرية وكذلك قوانين واتفاقيات مع صندوق النقد الدولي أدت إلى صعوبات وعراقيل لمشروع تحرير التجارة الخارجية.

الفرضية الثالثة: تنويع الاقتصاد حل انسب في مواجهة مشكلة سعر الصرف

والتي تعتبر تنويع الاقتصاد حل انسب لمواجه تقلب سعر الصرف صحة هـذه الفرضية نسبيا فنلاحظ ان صادرات الجزائر تعتمد على منتج وحيد الا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط، ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الاخرى اي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات وايضا بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في مواصلة تحرير سعر صرف الدينار الجزائري و تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك حسب الآتي:

1. الإستمرار في التحرير التدريجي لسعر الصرف وعدم الإعتماد على الإحتياطات الصرف الضخمة كمبرر للتحرير الكلي، ذلك أنها نخضع لتقلبات سعر البترول في السوق العالمي، لذلك فالتحرير الكلي لسعر الصرف يجب أن يعتمد على قاعدة إقتصاد متين، يعتمد على القطاعات الإنتاجية المختلفة.
2. العمل على القضاء على سوق الموازي للصرف، يمكن تحقيق ذلك من خلال خلق وتوسيع مكاتب للصرف، فمن المعروف أن هذه المكاتب تتيح الأمان والضمان، وبإمكانها إستيعاب الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي.
3. العمل على القضاء على الأسواق الموازية للتجارة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إعطاء البائعين محلات جاهزة وأماكن لعرض سلعهم وتدعيمهم ماديا.
4. العمل على ترقية الرأس المال البشري القائم على مختلف القطاعات الإقتصادية، والذي يعتبر محرك الإقتصاد ومستقبله.
5. الإستمرار في تشجيع الإستثمارات والشراكة الإنتاجية وإعادة توجيه الإستثمارات في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية المنشئة لمناصب الشغل.
6. ضبط سعر الصرف الدينار الجزائري بناء على خلفية إحتياطات الصرف والذهب الضخمة، وعدم الإعتماد على آلية سعر الصرف المتدنية لقيمة العملة الوطنية.

7. العمل على إستمرارية السياسات المؤدية إلى خفض عجز الميزانية، وعجز ميزان المدفوعات وخفض معدلات التضخم، والعمل على تنمية بورصة الجزائر، والإعتماد على الموارد المحلية.

8. تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقليص فاتورة الواردات، ومطالبة الدول الدائنة من خفض المديونية وتحويلها إلى استثمارات أجنبية في داخل البلاد.

قائمة المراجع